

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية السودان

وزارة التنمية الاجتماعية



تقرير جمهورية السودان

عن

المراجعة الوطنية الشاملة للتقدم المحرز لمنهاج عمل بيجين +30

للفترة من ( 2020 - 2024 م )

يونيو 2024م

## المحتويات

| البيان  |
|---|
| المقدمة   |
| منهجية التقرير .  |
| القسم الأول : ملخص التقرير  |
| القسم الثاني : الأولويات والإنجازات والتحديات والعوائق  |
| الإنجازات والتحديات والعثرات في التقدم المحرز نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة  |
| الأولويات الخمسة الوطنية لتسريع تقدم النساء والفتيات علي مدي السنوات الخمس الماضية  |
| الإجراءات المحددة التي اتخذت لمنع التمييز وتعزيز حقوق الفئات المهمشة من النساء والفتيات علي مدي الخمس سنوات الماضية                             |
| كيف أثر حدوث الأزمات المختلفة علي تنفيذ منهاج عمل بجين في بلدك وما التدابير التي اتخذتها لمنع أثرها السلبي علي التقدم المتعلق بالنساء والفتيات. |
| ما الأولويات لتسريع تقدم المرأة والفتاة علي مدي السنوات الخمس المقبلة من خلال القوانين أو السياسات او البرامج او جميعها.                        |
| القسم الثالث: التقدم المحرز عبر مجالات الإهتمام الحاسمة الأثني عشر:   |
| البعد الأول : التنمية الشاملة والرخاء المشترك والعمل اللائق   |
| مجالات الإهتمام الحاسمة :   |
| المرأة والفقير  |
| المرأة والإقتصاد  |
| الحقوق الإنسانية للمرأة   |
| الطفلة الأثني   |
| الإجراءات التي أخذتها الدولة لتعزيز المساواة بين الجنسين في مجال العمل علي مدي الخمس سنوات الماضية .  |

|  |
|--|
| الإجراءات المتخذة في السنوات الخمس الماضية لتلقيص الفجوة الرقمية بين الجنسين   |
| كيف أثرت بيئة سياسات الإقتصاد الكلي والسياسات المالية علي تنفيذ منهاج عمل بكين علي مدي السنوات الخمس الماضي وماهي سياسات الإقتصاد التي أتبعها دولت لدعم إقتصاد يحقق قدرا أكبر من المساواة بين الجنسين. |
| الإجراءات التي إتخذتها دولتك في السنوات الخمس الأخيرة للحد من القضاء علي الفقر بين النساء والفتيات .   |
| الإجراءات التي أتخذتها دولتك في السنوات الخمس الماضية لتحسين الوصول الي الحماية الإجتماعية للنساء والفتيات.  |
| الإبتكارات في مجال الحماية الإجتماعية المراعية للمنظور الجنساني خلال جائحة كوفيد 19  |
| الإجراءات المتخذة في السنوات الخمس الماضية لتحسين النتائج الصحية للنساء والفتيات في بلدك.  |
| الإجراءات التي إتخذت في السنوات الخمس الماضية لتحسين نتائج ومهارات تعليم النساء والفتيات بما في ذلك في القطاعات التي تعاني من ضعف التمثيل.   |
| الإجراءات التي اتخذت ان يكون التعافي الإقتصادي من جائحة كوفيد19 موجها نحو سد الفجوات بين الجنسين من حيث الفقر والتوظيف او الحماية الإجتماعية او التعليم او الصحة .                                     |
| <p><b>التحرر من العنف والوصم والقوالب النمطية</b></p> <p><b>مجالات الإهتمام الحاسمة</b></p> <p>العنف ضد المرأة</p> <p>الحقوق الإنسانية للمرأة</p> <p>المرأة ووسائل الإعلام</p> <p>الطفلة الأنثي</p>    |
| في السنوات الخمس الماضية أي أشكال العنف ضد النساء والفتيات وفي اي سياقات او مواضع محددة قد اعطتها دولتك الأولوية للعمل .   |

|  |
|--|
| الإجراءات التي وضعت علي رأس الأولويات في السنوات الخمس الماضية للتصدي للعنف ضد النساء والفتيات.  |
| الإستراتيجيات التي طبقت في السنوات الخمس الماضية من أجل التصدي للعنف ضد النساء والفتيات  |
| الإجراءات التي أتخذت في الخمس سنوات الماضية لمنع العنف ضد النساء والفتيات الذي تيسره التكنولوجيا .   |
| التدابير التي أتخذت في السنوات الخمس الماضية لتوفير الموارد للمنظمات النسائية التي تعمل علي منع العنف ضد النساء والفتيات والتصدي له  |
| الإجراءات المتخذة في السنوات الخمس الماضية لمعالجة تصوير النساء والفتيات او التمييز والتحيز ضد المرأة في وسائل الاعلام بما في ذلك وسائل التواصل الإجتماعي.   |
| الإجراءات التي أتخذت في السنوات الخمس الماضية والمصممة خصيصا للتصدي للعنف ضد الفتيات المهمشة من النساء والفتيات  |
| <p style="text-align: center;"><b>المشاركة والمساءلة والمؤسسات المراعية للمنظور الجنساني</b></p> <p style="text-align: center;"><b>مجالات الإهتمام الحاسمة</b></p> <p style="text-align: center;">المرأة في السلطة وصنع القرار</p> <p style="text-align: center;">الآليات المؤسمة للنهوض بالمرأة</p> <p style="text-align: center;">الحقوق الإنسانية للمرأة</p> <p style="text-align: center;">الطفلة الأنثي</p> |
| الإجراءات والتدابير التي اتخذت في السنوات الخمس الماضية لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة وصنع القرار .  |
| الإجراءات المتخذة في السنوات الخمس الماضية لزيادة تمكين المرأة من التعبير والمشاركة في صنع القرار في وسائل الإعلام بما في ذلك من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.  |
| وصف الأجهزة الوطنية الحالية والتدابير التي أتخذ علي مدي الخمس السنوات الماضية لإنشاء هذه الأجهزة او تعزيزها .  |
| الآليات الأخرى التي استخدمت في الخمس سنوات الماضية لتعميم المساواة بين الجنسين   |

علي مستوى القطاعات .

التدابير التي أخذتها المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان لمعالجة إنتهاكات حقوق المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين.

**المجتمعات المسالمة التي لا يهمل فيها أحد  
مجالات الإهتمام الحاسمة**

المرأة والنزاع المسلح  
الحقوق الإنسانية للمرأة  
الطفلة الأنثى

الإجراءات التي أتخذت في السنوات الخمس الماضية لإقامة السلام والحفاظ وتشجيع المجتمعات المسالمة التي لا يهمل فيها أحد من أجل التنمية المستدامة وتنفيذ جدول أعمال المرأة والسلام والأمن.

الإجراءات التي أتخذت في السنوات الخمس الماضية لزيادة قيادة المرأة تمثيلها ومشاركتها في منع لشوب الصراعات وحلها علي مستويات صنع القرار في حالات النزاع.

الإجراءات المتخذة في السنوات الخمس الأخيرة لتعزيز المساءلة القضائية وغير القضائية عن إنتهاكات القانون الإنسان الدولي وإنتهاكات حقوق الإنسان للنساء والفتيات في حالات النزاعات المسلحة .

الإجراءات المتخذة في السنوات الخمس الأخيرة للقضاء علي التمييز ضد حقوق الأطفال الإناث .

**الحفاظ علي البيئة وحمايتها وإصلاحها**

**مجالات الإهتمام الحاسمة**

الحقوق الإنسانية للمرأة  
المرأة والبيئة  
الطفلة الأنثى

الإجراءات المتخذة في السنوات الخمس الماضية لدمج المنظور الجنساني والشواغل ذات الصلة في السياسات البيئية بما ذلك التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من أثارها والحفظ

|  |
|--|
| علي التنوع البيولوجي .   |
| الإجراءات التي أتخذت في السنوات الخمس الماضية لدمج المنظورات الجنسانية في السياسات والبرامج للحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة علي التكيف البيئي والمناخي.   |
| <b>القسم الرابع: المؤسسات الوطنية والإجراءات</b>   |
| الإستراتيجية الوطنية او خطة العمل التي تم تحقيقها لتحقيق المساواة بين الجنسين ومواءمتها مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 .   |
| النظام المتبع لتتبع النسبة المخصصة من الميزانية الوطنية للإستثمار في تعزيز المساواة بين الجنسين .  |
| الآليات الرسمية القائمة لمختلف الجهات المعنية للمشاركة في تنفيذ ورصد إعلان ومنهاج عمل بيجين وخطة التنمية المستدامة لعام 2030   |
| مساهمة الجهات المعنية في إعداد التقرير الوطني  |
| وصف الخطة والجدول الرزمي المتبع لتنفيذ توصيات اللجنة المعنية بالقضاء علي التمييز ضد المرأة (اذا كانت الدولة طرفاً) او توصيات الإستعراض الدوري الشامل او آليات أخرى لحقوق الإنسان تابعة للأمم المتحدة وتعالج عدم المساواة بين الجنسين |
| <b>القسم الخامس: البيانات والإحصاءات:</b>  |
| المجالات التي حققت فيها الدولة اكبر قدر من التقدم علي مدي السنوات الخمس الماضية فيما يتعلق باحصاءات الجنسين علي المستوي الوطني   |
| الأولويات لتعزيز الاحصاءات الجنسانية خلال الخمس سنوات المقبلة  |
| تحديد المؤشرات الوطنية لرصد التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة .   |
| تصنيفات البيانات التي توفرها المسوحات الرئيسية   |
| <b>القسم السادس: الاستنتاجات والخطوات القادمة</b>  |

## الملاحق:

| البيان     | الرقم  |
|------------|--|
| ملحق رقم 1 | القرار الوزاري الخاص بتشكيل اللجنة الوزارية باعداد التقرير . |
| ملحق رقم 2 | المؤشرات الخاصة بالتعليم الأساسي والثانوي .                  |
| ملحق رقم 3 | نسبة الالتحاق في التعليم الثانوي                             |
| ملحق رقم 4 | اجمالي موارد صناديق الحماية الإجتماعية                       |
| ملحق رقم 5 | جدول يوضح دعم اليات الضمان الإجتماعي                         |
| ملحق رقم 6 | التغطية التأمينية للنساء المستفيدات من برامج الحماية         |
| ملحق رقم 7 | مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات                        |

## المقدمة:

- في إطار إعداد التقرير الوطني بكين +30 تم تشكيل لجنة بقرار وزاري رقم (1) لسنة 2024م برئاسة وزير التنمية الإجتماعية ، الأستاذ / أحمد أم بخيت وعضوية عدد من الجهات ذات الصلة أنظر الملحق رقم (1).
- أعد هذا التقرير بمشاركة كل المؤسسات الرسمية وأصحاب المصلحة المعنيين.
- سلط التقرير الضوء على التقدم المحرز في تنفيذ منهاج عمل بكين للفترة من 2020-2024 و تضمن كل السياسات والإستراتيجيات والتشريعات والخطط والبرامج والتي إنجزت في إطار الحماية والتمكين للمرأة استناداً علي الإلتزام السياسي الوطني وعبر الخطة الوطنية للقرار 1325 وأهداف التنمية المستدامة 2030 والإتفاقيات والمواثيق الي صادق عليها السودان والتحديات التي واجهت تحقيق الأهداف والرؤى المستقبلية على ضوء ذلك.
- أهم الإنجازات التي حققتها الدولة خلال الفترة من 2020-2024م تتمثل في برامج وخطط إدماج قضايا النوع الإجتماعي في الخطط والإستراتيجيات والسياسات العامة للدولة ، والتي إستندت علي مجالات وأبعاد منهاج عمل بكين وذلك بمشاركة كافة الجهات ذات الصلة،
- **منهجية التقرير:**
  - اعتمد التقرير المنهج الإحصائي التحليلي وتم جمع البيانات والتقارير من الجهات ذات الصلة بكل محور، كما تم الاستناد على مؤشرات المرأة والطفل استنادا علي الاسقاطات الاحصائية للخصائص الديمغرافية والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.
  - يبلغ عدد السكان الكلي 48.199.78 يمثل ( ذكور 24.384.72-اناث 23.815.06) ويمثل معدل النمو السكاني 2.5%. ومعدل الخصوبة الكلي 5.2 % ومتوقع العمر المتوقع عند الولادة : 63.5 سنة للنساء 60.2 سنة للرجال و61.8 للجنسين ومتوقع حجم الاسرة (6 أفراد)، نسبة الاشخاص ذوي الاعاقة 4.9% من جملة السكان.



## القسم الأول

### ملخص التقرير:

1. جاء التقرير معبراً عن الجهود التي قامت بها الدولة في الفترة ما بين (2020م-2024م) حيث إستكمل العديد من السياسات والإستراتيجيات والبرامج والتشريعات المتعلقة بقضايا المرأة بالتركيز على التمكين الإقتصادي للمرأة والحماية الإجتماعية عبر خطة المرأة الأمن والسلام والمتعلق بالقرار الأممي (1325) كذلك القضايا الناشئة مثل قضايا التغيير المناخي وأثرها على الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية للمرأة.
2. كذلك تناول التقرير أوضاع النازحين وسرعة الإستجابة للإحتياجات خاصة لفئة النساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة أيضاً تناول التقرير الجهد المقدم لدراسة أوضاع النساء في القطاع غير المنظم وسبل ووسائل الحماية الإجتماعية المقدمة ، كما تناول التقرير السياسات الاقتصادية للدولة خاصة سياسات التمويل الأصغر ومتاهي الصغر والمتوسطة في إطار توفير التمويل للنساء الناشطات إقتصادياً لتحقيق التغيير الإقتصادي و الإجتماعي .
3. اظهر التقرير ان هنالك عدد من المشروعات والبرامج تبنتها الدولة من أجل تحسين صحة الأمومة والطفولة المتمثلة في توسيع خدمات الرعاية الصحية الأولية والذي بدوره أدى الي إرتفاع نسبة اللائى يتلقين رعاية صحية أثناء الحمل الي 79.1% من 72%.
4. واما ما يلي القبول في الصف الول (عمر 6 سنوات) بلغ عدد التلاميذ في الصف الاول (1.000.700) تلميذاً حيث يمثل عدد البنين (525.750) وعدد البنات (474.950) بنسبة القبول للاطفال عمر 6 سنوات (86.95%) للجنسين منها (88.9%) للذكور و(84.8%) للاناث.
5. فيما يلي الاستيعاب من عمر (6-13) سنة بلغ عدد المدارس (19.398) تستوعب عدد (6.226.516) تلميذاً وتلميذة حيث عدد البنين (3.255.389) وعدد البنات (2.971.127) بينما نسبة الاستيعاب العامة بتعليم الاساس عمر 6-13 سنوات (73.5%) للجنسين، تمثل نسبة الذكور (74.7%) والاناث (72.2%). وتبلغ نسبة

- التسرب الدراسي 2021-2022 حوالي (27.8%) من البنات خارج النظام التعليمي حسب احصاءات وزارة التربية والتعليم .
6. في مجال تعليم البنات بلغت نسبة إستيعاب البنات في التعليم قبل المدرسي 46.8% ومرحلة تعليم الأساس 84.8% والتعليم الثانوي 41.9% بنسب أرتفاع مقدرة .
7. هناك حزم في البرامج الخاصة بالتشريعات والقوانين في إطار الحماية، تتمثل في تيسير إجراءات التقاضي فيما يتعلق بقضايا الأسرة.
8. كذلك تناول التقرير تاثير الثقافات النمطية في المناطق الريفية والتي تحد من مساهمة المرأة على المستوى الوطني من خلال البرامج التوعوية عبر وسائل الإعلام الإجتماعي.
9. أظهر التقرير برامج الشراكة مع الآليات التنفيذية القاعدية للحد من الإنتهاكات التي تتعرض لها المرأة في مناطق النزاعات المسلحة.
10. أيضاً أكد التقرير على المشاركة الفاعلة للقطاع الخاص الوطني من خلال المسؤولية المجتمعية و دعم برامج المرأة ،
11. كذلك برامج تعزيز القيم المجتمعية الضابطة للسلوك العام المجتمعي للحماية من العنف والإنتهاكات وتقوية النسيج الإجتماعي.
12. تناول التقرير جهود المؤسسات المختلفة لتقليص الفجوة الرقمية بين الجنسين من خلال تعزيز برامج التدريب في مجال التقانة الحديثة للإستفادة منها في المشروعات الإقتصادية للمرأة.
13. تناول التقرير نجاح الدولة في تكامل الأدوار لتعزيز الحماية للنساء مثل إنشاء وحدة حماية الأسرة والطفل والعمل مع آليات المجتمع المدني لتعزيز برامج التوعية وتطوير القدرات الإنتاجية .
14. تناول التقرير أثر الحرب التي قامت بها مليشيات الدعم السريع المتمردة على الخدمات الإجتماعية والصحية على النساء والفتيات والأطفال حيث رصد عدد من الإنتهاكات ضد النساء من قتل، ضرب، تهجير ونزوح وإغتصاب.

15. أيضاً تناول التقرير مكتسبات المرأة على المستوى السياسي ووضع القرار والفرص في الوظيفة العامة للدولة.
16. تناول التقرير أيضاً الحماية الحماية الإجتماعية المراعية لمنظور المساواة بين الجنسين من خلال الإستراتيجية الوطنية للحماية الإجتماعية مثل التغطية الصحية الشاملة والتحويلات النقدية والمعاشات التقاعدية كذلك ضمان مشاركة المرأة في الإستدامة البيئية.
17. كذلك تناول التقرير الإنجازات والتحديات والعوائق في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين، أيضاً تناول التقرير التدابير التي أخذت في السنوات الخمسة الماضية لتوفير الموارد لمنظمات المجتمع المدني التي تعمل على برامج التوعية والتأهيل والتدريب لزيادة فرص النساء والفتيات في سوق العمل الوطني.
18. رصد التقرير حزم من البيانات والإحصاءات التي تعكس جهود المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في تقديم برامج الحماية والرعاية والخدمات الأساسية في (صحة - تعليم - عمل - حماية).
19. أخيراً قدم التقرير رؤى مستقبلية لعمل المؤسسات الرسمية والشراكات مع المجتمع المدني والقطاع الخاص والقوى الحيه في المجتمع من خلال التوسع والتوعية المجتمعية وزيادة مساهمة المرأة في الإستقرار السياسي والأمني والإجتماعي والإقتصادي بإعتبارها رائدة التغير الإجتماعي في السودان.

## القسم الثاني

### الأولويات والإنجازات والتحديات والعوائق في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين

أهم الإنجازات والتحديات والعوائق في التقدم المحرز نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على مدى السنوات الخمس الماضية 2020-2024 م .

تبنت الدولة العديد من الجهود و المبادرات والإنجازات في مختلف المجالات تمثلت في إجازة العديد من السياسات والإستراتيجيات والتشريعات والبرامج والأنشطة وذلك من خلال عدد من التدخلات وفق محاور بكن المتمثلة في:-

#### السياسات والإستراتيجيات :

تم وضع العديد من السياسات والإستراتيجيات المتمثلة في السياسة القومية لتمكين المرأة وسياسة كبار السن وإستراتيجية الحماية الإجتماعية والإستراتيجية الوطنية للشباب (2007-2032م) والتي تهدف إلى الإرتقاء بالشباب والشابات وتنميتهم وتمكينهم من التعامل مع مستجدات العصر وتحدياته بكفاءة وفاعلية لتحقيق التنمية المستدامة وعدد من الإستراتيجيات التي تساهم بشكل مباشر او غير مباشر في تمكين النساء والفتيات،ايضا هنالك عدد من الإستراتيجيات تم إكمالها سياسة الحماية الاجتماعية في العام 2023 و الإستراتيجية الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة (2020م - 2023م). بجانب عدد منها في طور الإجازة منها : دراسة حول تطوير إقتصاديات الرعاية بالتركيز على فئة كبار السن بالتعاون مع الأسكوا ، سياسة النوع الاجتماعي بالتعاون مع الأسكوا ، إستراتيجيات وسياسات العمل الإنساني إشتملت على مشروعات الإستجابة الإنسانية والتعافي المبكر (2023م - 2025م) . والسياسة الوطنية للتدخلات الخاصة للتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي في وضع الطوارئ و سياسة قومية للتدخلات الخاصة بتقليل مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي في الطوارئ .

## التشريعات والقوانين:

نص دستور السودان في باب حقوق المرأة على أن تحمي الدولة حقوق المرأة كما وردت في الإتفاقيات الدولية والإقليمية التي صادق عليها السودان، تكفل الدولة للرجال والنساء الحق المتساوي في التمتع بكل الحقوق المدنية والسياسية والإجتماعية والثقافية والإقتصادية بما فيها الحق في الأجر المتساوي للعمل المتساوي والمزايا الوظيفية الأخرى، كما تضمن الدولة حقوق المرأة في جميع المجالات وتعززها من خلال التمييز الإيجابي في المشاركة السياسية، وتعمل الدولة على محاربة العادات والتقاليد الضارة التي تمس بكرامة المرأة والفتيات مع التزام الدولة علي توفير الرعاية الصحية المجانية للأمومة الأمنة.

أهم التعديلات التي تمت في (قانون التعديلات المتنوعة في العام 2020) :-

- تجريم تشوية أعضاء الأنثى التناسلية، والمعاقبة عليه، المادة (141/أ) من القانون الجنائي.
- إلغاء تجريم الردة وتجريم كل من ينتهك ديانة أي شخص أو معتقداته، المادة (126) من القانون الجنائي.
- جواز إحالة دعوى الطفل الجانح لأي جهة مجتمعية تحددها النيابة أو المحكمة، المادة (47/أ) من القانون الجنائي.
- إستبدلت المادة (152) من القانون الجنائي التي جرمت إرتداء الزي الفاضح، وأستعيض عنها بجريمة الأفعال الفاضحة ذات الطبيعة الجنسية.
- الإستعاضة بعقوبة الإحتجاز بالخدمات المجتمعية خاصة للنساء الحوامل والمرضعات أو اللاتي بصحبة أطفالهن.
- إلغاء المادة (12) من قانون جوازات السفر والهجرة التي توجب موافقة ولي أمر الطفل المرافق لوالدته كتابة لمنحة شهادة إستيفاء لمغادرة البلاد.
- إلغاء قوانين النظام العام والآداب العامة بالولايات.
- تشديد عقوبة الإتجار بالنساء والأطفال وفقاً لقانون الإتجار بالبشر لسنة 2014م تعديل 2021 لتصل العقوبة القصوى للإعدام.

▪ تشديد عقوبة الإغتصاب لتكون الحكم المؤبد دون المساس بعقوبة جريمة الزنا الحدية  
المادة 149 (2) من القانون الجنائي.

▪ قانون الأحزاب السياسية 2007 تعديل 2020 والتي أعطت المرأة نسبة 40% كحد  
أدنى داخل الحزب السياسي .

### الآليات المؤسسية :

تتضمن هياكل المؤسسات الرسمية الخدمية وغير الخدمية في الدولة وحدات خاصة بالمرأة  
وهذه الوحدات كانت نتيجة جهد للإدارة العامة للمرأة بوزارة التنمية الاجتماعية وتعمل هذه  
الآليات بصورة متسقة من خلال البرامج والخطط والمشروعات بصورة تظهر تكاملية  
السياسات العامة وضمان إدراج قضايا المرأة الشاملة.

### التمكين الاقتصادي والحد من الفقر:

تكاملا لسياسات الدولة في مجال التمكين الاقتصادي أصدر بنك السودان المركزي في  
سياساته التمويلية إلزام كل البنوك العاملة في السودان بتخصيص 12% من سقوفاتها للتمويل  
الأصغر لتمويل المشروعات المتناهية الصغر، الصغيرة والمتوسطة وهناك نمو لهذه  
المشروعات وتبلور لريادة الأعمال النسائية تم من خلاله تحريك الكادر البشري (النساء  
بتمكين 50% من حجم السكان) وقد أظهرت المشروعات نجاح كبير على المستوى القومي  
حتى في فترة الحرب التي فرضت على الدولة، قد إنحازت سياسات الدولة في تقديم الدعم  
للأسر الفقيرة خاصة المرأة في المناطق الريفية ،.

### الصحة

تغطي هذه الخدمة نطاقًا واسعًا بما في ذلك رعاية الأمهات والأطفال حديثي الولادة ، والوقاية والعلاج  
من فيروس نقص المناعة البشرية أو غيره من الأمراض المنقولة جنسياً والكشف المبكر عن سرطان الرحم  
وتقديم خدمات الأمومة الآمنة ومن أهم الجهود:

- زيادة المراكز الصحية الثابتة وحاليا تتم توسعة نطاق التغطية بالعيادات المتنقلة للوصول للمناطق ذات الخصوصية.
- تم تحديث السياسة القومية للصحة الإنجابية والتي دشنت في العام 2022م بمشاركة الجهات ذات الصلة والمنظمات حيث ركزت السياسة على الإستثمار في الصحة والوقاية من الأمراض والسلوكيات الخطرة طيلة فترة المراهقة وما قبل الحمل.
- تم تطوير إستراتيجية صحة المراهقين والشباب حيث تمت إجازتها في العام 2022 كما تم تطوير حزمة الخدمات الخاصة بهم .
- تم تحديث دليل المعلمين للصحة المدرسية 2022.
- تم توقيع مذكرة تفاهم بين المجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة ووزارة الصحة الإتحادية -إدارة الصحة - ادارة الرعاية الصحية الأولية بشأن الكشف المبكر للإعاقة
- تم تطوير الإستراتيجية القومية لتنظيم الأسرة في العام 2022
- تطبيق السياسات والبروتوكولات الخاصة بصحة النساء والفتيات
- ضمان إستمرارية تقديم خدمات الصحة الإنجابية بجودة عالية على كل المستويات
- رصد وفيات الأمهات والأطفال الخدج وحديثي الولادة
- تقوية نظام معلومات الصحة الإنجابية والعمل على إدخال جميع المعلومات ضمن نظام المعلومات الإلكتروني (DHIS)
- تحفيز الكوادر العاملة بمؤسسات التي تقدم خدمات الصحة الجنسية والإنجابية بالولايات.

### التحديات :

- عدم الإستقرار السياسي والوضع الأمني المؤثر علي تقديم الخدمة الصحية .
- النزوح التي أفزرتة إنتهاكات مليشيات الدعم السريع المتمردة للمواطنين

- فقد جزء كبير من الأدوية والمستهلكات بالمركز الرئيسي للإمدادات الطبية وخروج بعض من مستودعات الإمدادات من الخدمة بسبب تعدي المليشيات علي المراكز الصحية ومخازن الأدوية .

## التعليم:

إعتمدت الدولة سياسات وتشريعات بشأن تعزيز العدالة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والقضاء على التفاوت في تعليم الأساس والثانوي منها :

1. سياسات التعليم الجميع.
2. سياسة والزامية تعليم الأساس
3. الإستراتيجية القومية لتعليم البنات .

وتمثل نسبة الإستيعاب فب التعليم قبل المدرسي من عمر (4-5) سنوات 46.1% للجنسين، تمثل نسبة الذكور (45.5%) والإناث (46.8%) مما يعني أن معدل الجنسين لصالح الإناث انظر الملحق رقم (2)، فقد أظهرت البيانات تقدماً كبيراً في تعليم الأساس للجنسين حيث بلغت نسبة الإستيعاب للذين بلغوا سن الدراسة 68.7% وتمثل نسبة الإلتحاق في التعليم الثانوي للبنات نسبة (41.9%) والبنين نسبة (38%) مما يؤكد ردم الفجوة في التعليم الثانوي أنظر إلى الملحق رقم (3).

أما في مجال التعليم العالي فقد أدت سياسة الدولة إلى التوسع في إنشاء الجامعات والمعاهد الأمر الذي أدى إلى إتاحة الفرص المتساوية للجنسين وزيادة نسبة إستيعاب البنات في العقدين الآخرين واصبحت الفجوة لصالح البنات كما شهد تعليم الرجل تقدماً ملحوظاً حيث قفزت النسبة من 16% إلى 33% منهم 73.7% ذكور و 61.8% تأثرت المنظومة التعليمية بمألات الحرب التي فرضت علي الدولة من قبل مليشيات الدعم السريع حيث فقدت بعض الولايات عاملاً دراسياً وتم رصد (7.649.51) شخص من ولاية الخرطوم و(519471) من ولاية الجزيرة و(275965) من ولايات دارفور .



## السلام وفض النزاعات:

أولت الدولة اهتماماً كبيراً بالمرأة لاسيما المرأة في مناطق النزوح واللجوء حيث تشكل المرأة رأس الرمح لقضايا السلام والحوار الإجماعي والتعايش السلمي ، التي منحت حقوقاً متساوية للمرأة والرجل في مواقع اتخاذ القرار .

وضعت الدولة خطة وطنية للقرار مجلس الأمن 1325 الصادر عام 2000 بشأن “ المرأة الأمن والسلام ” في العام 2020 وتم تمديد الخطة للمرحلة الثانية حتى 2024 وماتلاه من قرارات مكملة،.

تتعرض النساء لجملة من الانتهاكات من قبل مليشيات الدعم السريع من قتل ونهب وإغتصاب والتي تشكل كلها جرائم حرب مما حتم للمزيد من اتخاذ التدابير والإجراءات لحماية المرأة في مناطق النزاعات المباشرة وغير المباشرة وقد تم رصد من الجهات الرسمية لعدد كبير من الانتهاكات بنيت عليها سياسات التدخل الصحية والإجتماعية.

## مكافحة العنف ضد المرأة

تمثل وحدة مكافحة العنف ضد المرأة بوزارة التنمية الإجتماعية الإرادة السياسية للدولة لمكافحة كافة أشكال العنف ضد المرأة وتعمل الوحدة بتكامل الأدوار مع الإدارة العامة لتعزيز حقوق الإنسان عبر السياسات والإستراتيجيات والتشريعات حيث أعدت عدد من الخطط والبرامج منها برامج النساء الناجيات من العنف جراء الحرب ومسودة قانون لمكافحة العنف ضد المرأة في العام 2021 وهي في طور الاجازة ومراجعة كل القوانين التي تحمي المرأة والفتيات وتحديث الإستراتيجية الوطنية للعنف ضد المرأة .

## الطفلات:

يمثل الأطفال نسبة 50% من حجم السكان حسب آخر إسقاطات للجهاز المركزي للإحصاء 2023م ونجد أن التوزيع بين الذكور والإناث متساوي (50%). أثر التغيير الإقتصادي والإجتماعي على وضع الطفولة في السودان من حيث وجود مؤسسات التعليم قبل المدرسي وإعداد مناهج له. ما زالت المناطق الريفية وضع الطفولة فيها متعثر لضعف الآليات التي تعمل وسط تلك المجتمعات مما

يزيد من ضرورة الإهتمام بالأطفال في تلك المناطق خاصة في مجال الصحة والتعليم، تجد الجرائم الموجهة نحو الفتيات اهتمام كبير من الجهات المعنية. أثرت الحرب على وضع الأطفال في السودان بسبب النزوح المركب مما ساهم في كثير من المشاكل الصحية والاجتماعية.

## الأولويات الخمسة الوطنية لتسريع تقدم النساء والفتيات علي مدي السنوات الخمس الماضية

1. القضاء علي الفقر والإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي.
2. القضاء علي العنف ضد النساء والفتيات.
3. الحماية الإجتماعية المراعية لمنظور المساواة بين الجنسين (مثل التغطية الصحية الشاملة ، التحويلات النقدية ، والمعاشات التقاعدية).
4. ضمان مشاركة المرأة في الإستدامة البيئية.

## أولاً: علي مستوي القوانين:

السودان ملتزم عبر التشريعات والخطط والبرامج بتحقيق المساواة بين الجنسين و تمكين المرأة حيث تلتزم الدولة باحترام الكرامة الإنسانية والتنوع وتؤسس على العدالة والمساواة وكفالة حقوق الإنسان وحياته الأساسية و تضمن الدولة حقوق المرأة في جميع المجالات من خلال التمييز الإيجابي." وينص التشريع السوداني علي تخصيص نسبة معينة من المقاعد للنساء (الكوتا) بنسبة 40% . هنالك العديد من الأطر القانونية في مجال الضمان والحماية الإجتماعية في مجال ضمان المساواة في وصول المرأة إلى التمكين الإقتصادي ، بجانب التزام الدولة التام بدعم عمل المرأة والرعاية المنزلية (انشاء مؤسسات رعاية ) هناك تطور ملحوظ في ولوج النساء الي سوق العمل للاستفادة من التقانات الحديثه. خلال الخمس السنوات الماضية تم سن ومراجعة عدد من القوانين التي تعمل التمييز ضد المرأة وحددت الفجوات في تلك القوانين ومن اهمها سن تشريع يجرم تشويه الاعضاء التناسلية للانثي وتشديد عقوبة الاتجار بالنساء والاطفال في قانون الاتجار بالبشر تعديل 2021.

في مجال ضمان مشاركة المرأة في الاستدامة البيئية يضطلع المجلس الأعلى للبيئة بمسؤولية الإشراف والمتابعة والإلتزام بسياسات وتشريعات الدولة فيما يلي حماية البيئة بالتنسيق مع الأجهزة التنفيذية المعنية علي المستوي القومي والولائي بالإضافة لتشجيع ودعم التعاون الدولي وتنسيق

المشاركة في الإتفاقيات والبروتوكولات الدولية في مجال البيئة والإستفادة من الآليات الدولية والإقليمية الداعمة في مجال البيئة المختلفة للتمويل وقد صدر قانون توحيد مجالس البيئة في العام 2020 تم فيه توحيد مجالس البيئة حسب قانون التعديلات المتنوعة 2020 .

### ثانياً: الإستراتيجيات والسياسات:

بذلت جهود مقدرة من الدولة للحد من الفقر من خلال البرامج والخطط الموجهة من الدولة للقضاء علي الفقر لتحقيق الأمان الإجتماعي وصولاً للتنمية الشاملة المستدامة من خلال الإلتزام بتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 (SDGs) مع التركيز على الهدف الأول ، القضاء على الفقر بجميع أشكاله وربطه واتساقه بأهداف التنمية المستدامة.

أهم تدخلات الدولة لخفض معدلات الفقر في السودان:

1. الدعم والرعاية الحكومية المباشرة وغير المباشرة (المعاشين والمستفيدين، المساعدات النقدية والعينية للأسر الفقيرة والخدمات العلاجية للمشاركين في التأمين الصحي " بنسبة 35% من إجمالي الموارد للعام 2021م - 2022 ) أنظر للملحق رقم (4).
2. النفقات القومية لخفض الفقر ( التشغيل - التنمية البشرية - البيانات التحتية).
3. دعم المنظمات العاملة في المجال .

في مجال مكافحة العنف ضد المرأة توجد إستراتيجية بجانب إجراءات العمل القياسية الموحدة المشتركة للوقاية من والتصدي للعنف في السودان 2020 وتنفذها جميع الجهات الفاعلة في مجال مقدمي الخدمات المشاركين في برامج الوقاية والتصدي للعنف ضد المرأة ، التي حددتها ركائز الإستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة .

يعتبر السودان من أكثر الدول عرضة لتأثيرات التغير المناخي نتيجة لعدم إنتظام هطول الأمطار الموسمية، وفترات الجفاف الطويلة والفيضانات المتكررة وقد شكل انعكاس الحرب في الفترة الاخيرة عبئاً اضافياً بالاضافة الي العلاقة المعقدة بين الهشاشة البيئية والإضطرابات الجيوسياسية.

- كفلت الدساتير التي تعاقبت علي السودان المساواة بين الجنسين في المجالات البيئية بجانب العديد من التشريعات الوطنية الداعمة للمرأة في القضايا البيئية وتغير المناخ.

وإنفاذاً لهذه الإتفاقيات و التشريعات تم وضع السياسات والإستراتيجيات والبرامج والمشروعات في مجال خفض الإنبعاثات والتكيف مع التغيرات المناخية بجانب إعداد الدراسات الخاصة بالمساواة بين الجنسين والتغير المناخي.

بجانب إعداد الإستراتيجية الوطنية لدرء آثار التغير المناخي كانت من مرجعياتها إستراتيجية درء آثار التغير المناخي علي قطاع المرأة في مجال الإستدامة البيئية

لقد خلفت الحرب مشهداً كئيباً من الدمار إذ شكّلت كارثة على الإقتصاد الهشّ وزادت من إنعدام الأمن الغذائي، حيث يعاني 42 في المئة من سكان السودان انعداماً حاداً في الأمن الغذائي على مستويات عالية وقد أرتكبت ميلشيات الدعم السريع جرائم وإنتهاكات تصل إلى مستوى الإبادة البيئية، مثل التدمير المتعمّد للمنشآت النفطية، وإتلاف النظم البيئية الأساسية، والتعدّي على البنية التحتية لإمدادات المياه والصرف الصحي . ونسبة لتدني خدمات الإصحاح البيئي الي لآثار بيئية لها مردوها السلبي علي الصحة العامة .

الإجراءات المحددة التي أتخذت لمنع التمييز وتعزيز حقوق الفئات المهمشة من النساء والفتيات علي

### مدي الخمس سنوات الماضية

سوف يتم التركيز علي ثلاث فئات :

- اولاً : النساء والفتيات اللاتي يعشن في المناطق النائية والريفية:-

تبذل الدولة عبر الادارة العامة للمرأة بوزارة التنمية الاجتماعية جهود علي المستوي وضع السياسات والإستراتيجيات والقوانين والتشريعات وبارادة سياسية تتبني كل السياسات العامة التي تعطي قضايا المرأة أولوية في التنفيذ ، ومن المشروعات التي يعمل عليها بتضامن كبير حتي المستوي القومي والولائي مشروع المرأة الريفية والذي حقق نجاح كبير من خلال التدريب ذو الحزم المتازرة (تدريب ، تمويل ،تسويق) هدف المشروع الي تحريك القوي المجتمعية التي تمثل 50%من القوي البشرية الكلية ايضا الإستفادة من الموارد المتاحة بكل منطقة ريفة مما يسهم بصورة أخرى الي تغير القيم النمطية في المناطق. المرأة الريفية والفتيات في الريف حققنا حضور إنتاجي كبير في سنة الحرب التي فرضت علي السودان من الخارج وبتمرد داخلي

لمليشيات عسكرية. وقد تحققت بعض النجاحات تمثلت في الحراك الإقتصادي والإجتماعي في الولايات التي بها أستقرار أمني (9 ولايات).

تم رصد ميزانية لقطاع التنمية الاجتماعية في العام 2020 -2021 حوالي 47.100.90 وكان الاداء الفعلي للعام 2021 حوالي 26.364.14 والاداء الفعلي للعام 2020 بلغ 339.2 خصص جزء من هذه الموازنة لتنفيذ برامج وخطط التمكين الإقتصادي للنساء في الموازنة العامة للدولة، حيث توجد ميزانيات مخصصة لبرامج المساواة بين الجنسين عبر مشروعات التنمية في الموازنة العامة بالدولة، وهناك بعض التدابير بشأن دمج منظور النوع الإجتماعي في الخطط التنموية للدولة الإقتصادية والإجتماعية مثل السياسات والإستراتيجيات والآليات والبرامج التدريبية والخطط.

تبنت وزارة التنمية الإجتماعية ممثلة في مفوضية الأمان الإجتماعي والتكافل وخفض الفقر العديد من الإستراتيجيات والمبادرات والبرامج والمشروعات، التي تستهدف الفئات الفقيرة والأكثر فقرا انطلاقاً من مهامها واختصاصاتها الخاصة بتنسيق ووضع السياسات والإستراتيجيات والبرامج الخاصة بالحد من الفقر والعمل على رصد وتنسيق الجهود الحكومية وجهود منظمات المجتمع المدني وجهود القطاع الخاص الرامية إلى مكافحة الفقر.

وهناك عدة مشاريع منذو العام 2019 تستهدف بها النساء في المناطق الريفية منها:

- 1- البرنامج الشامل للأمان الإجتماعي.
- 2 - مشروع الدعم النقدي المباشر.
- 3 - مشروع الدعم النقدي للأسر المتضررة من الأغلاق الكامل في فترة كورونا.
- 4 - مشروع التمويل الأصغر.
- 5 - مشروع شبكة الأمان الاجتماعي.
- 7 - مشروع القرض الحسن.

8- مشروع دعم الامهات الحوامل في المناطق الأكثر فقراً.

9- مشروع القرض الحسن للأشخاص ذوي الإعاقة مع بنك الادخار والتنمية الإجتماعية.

ومن أهم المشروعات "مشروع القرض الحسن لصغار المنتجين والفقراء الناشطين إقتصادياً

## مشروع القرض الحسن :-

تأتي محفظة القرض الحسن ضمن مبادرة البرنامج الشامل للأمان الاجتماعي لمعالجة الفقر متعدد الإبعاد وذلك تعزيزاً للشراكات عبر آليات الحماية الاجتماعية (ديوان الزكاة، مفوضية الأمان الاجتماعي، بنك الأسرة ، مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية ) ، لتمكين الفئات المستهدفة من الحصول على التمويل بطرق ميسرة ومن غير أرباح وذلك لتمويل كل فقير ناشط قادر على الإنتاج ولايمك وسائله تفعيلاً لشبكات الأمان المنتجة وهو الهدف الذي تعمل الدولة على تحقيقه.

## • ثانياً: النساء والفتيات ذوات الإعاقة

أكدت الدولة في الدستور والتشريعات الوطنية علي حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في كثير من نواحي الحياة دون تمييز وبشكل خاص في الحريات والحقوق المدنية والسياسية والحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية. ويمنع قانون الأشخاص ذوي الإعاقة لسنة 2017 بشكل واضح وصريح التمييز على أساس الإعاقة حيث جاء ذلك في المادة (3) من القانون في تعريفها للتمييز على أساس الإعاقة والذي جاء متسقاً تماماً مع الإتفاقية الدولية للأشخاص ذوي الإعاقة ،وفي سبيل ذلك ألزم القانون كل الجهات ذات الصلة بعدم التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة للوصول للخدمات والبيئة والمنتجات بكل المؤسسات، ولتحقيق ذلك تم إنشاء إدارات تتابع تنفيذ مطلوبات الأشخاص ذوي الإعاقة.

ومن اهم الانجازات :

• إدماج النساء ذوات الإعاقة في التعليم مما زاد فرص النساء ذوات الإعاقة في

الحصول على التعليم الأكاديمي من خلال المدارس التي تم التوسع فيها و قبول

الأشخاص ذوي الإعاقة ووضعت عدد من القوانين التي تعمل على معاقبة من يرفض إدماج النساء ذوات الإعاقة في التعليم وإتاحة فرصة التعليم المجاني الحكومي تحقيقاً لأهداف التنمية المستدامة 2030 للأشخاص ذوي الإعاقة وبالتالي تلقائياً النساء ذوات الإعاقة.

- إدماج النساء ذوات الإعاقة في عدد من المشاريع للأسر المنتجة من خلال ما تقدمه وزارة التنمية الإجتماعية من خدمات للنساء ذوات الإعاقة، وفي هذا الإطار حصلت النساء ذوات الإعاقة على التدريب في إدارة الأعمال، إدارة المشروعات الصغيرة.

- تم تطوير استراتيجية التمكين الاقتصادي والعمل الائق للأشخاص ذوي الإعاقة للفترة من (2017-2020) ولكن رغم ذلك لم تتم تقدم ملحوظ في تعزيز فرص العمل للأشخاص ذوي الإعاقة وذلك لنقص التمويل وعدم وجود خطة واضحة .

- ومن المبادرات الجيدة لتشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة في القطاع الخاص ، تجربة شركة دال للصناعات الغذائية حيث بلغت نسبة التوظيف للأشخاص ذوي الإعاقة 125 من العاملين /ت بالشركة بجانب استهداف 200 شخص منهم/هن من خلال تمليكهم /هن نقاط بيع وتوزيع منتجات الكوكا كولا بالمحطات في الطرقات .

ورغم تلك الجهود يواجه الأشخاص ذوي الإعاقة عامة والنساء خاصة أوضاع صعبة بسبب الحرب في السودان، وزيادة معاناة النساء ذوات الإعاقة بسبب الحرب ويتضح ذلك في الآتي:-

- فقدان المرافق الصحية مع عدم وجود مراكز بديلة وعدم توفر الأجهزة التعويضية وفقدانها أثناء حركة النزوح والانتقال.

- تدني الوضع الإقتصادي مع توقف المساعدات المقدمة لهن.

## ثالثاً: النساء الأكبر سناً:-

يؤكد السودان من خلال التشريعات الوطنية وخاصة قانون المعاشات والتأمينات لسنة 2016 علي الحماية الكاملة لكبار السن من الجنسين وان التحديات التي يواجهها النظام الصحي للمسنين هنالك فجوة في كيفية الحماية الكاملة للمسنين حيث يستجوب علي الجهات والمؤسسات صياغة سياسة عامة في اتجاه حماية المسنين ..

ويمثل نسبة كبار السن من النساء في السودان فوق الفئة العمرية 65-80 نسبة 0.23% من استجابة للتحديات المتزايدة والتي تواجهه كبار السن في السودان والتزاما من الدولة لبناء مجتمع يحمي كبار السن ويصون حقوقهم ومصالحهم ، قادت وزارة التنمية الإجتماعية بدعم فني من الاسكوا عملية إعداد الإستراتيجية الوطنية لكبار السن للأعوام 2022-2030م وقد اكتملت قاعدة المعاشيين وكبار السن وقد أعد برنامج تنفيذي حدد التدخلات اللازمة مع وضع أولوية لمعالجة الميزانية الخاصة لكبار السن .

وفي إطار التطور التشريعي لرعاية كبار السن تم إعداد مسودة قانون كبار السن للعام 2020 والذي يشكل خط الإستجابة الأساسية في إطار حماية وتمكين لشريحة كبار السن وجاء هذا الجهد استنادا للالتزم بالدين والعرف وتوصيات المؤتمرات الدولية الداعية لضمان حقوق كبار السن لتأمين حياة كريمة تحفظ حقوقهم وكرامتهم الإنسانية .وفي اطار الحماية الإجتماعية لكبار السن تمت كفالة عدد 73.413 الف حالة انظر الملحق رقم (5).



الأزمات واثرها المختلفة علي تنفيذ منهاج عمل بجين في بلدك والتدابير التي اتخذت لمنع اثرها السلبي علي التقدم المتعلق بالنساء والفتيات.

تم التركيز علي الأزمات الاتية:

### اولاً: النزاع المسلح

يعاني السودان ومنذ فترة بعيدة من الحروب النزاعات المسلحة في بعض المناطق والتي تأثرت منها النساء في تلك المناطق وفي ذا الصدد نشير ان السودان وضع خطة وطنية لقرار الامن المرأة السلام والتي يدعو عبر مجالاته للوقاية والمشاركة والانعاش والاغاثة بجانب الجهود التي بذلت في التوعية بالقرار والبرامج التدريبية وبناء القدرات في مجالات التعايش السلمي ونبذ خطاب الكراهية .

هناك الكثير من التحديات التي تواجه النساء والفتيات في السودان نتيجة للأحداث التي يمر بها منذ اندلاع الحرب في 15 ابريل 2023 والتي قادتها مليشيات الدعم السريع المتمردة ضد الدولة والمواطن والتي خلفت معاناة كبيرة كان لها تأثيرها المتعاطم على النساء الأطفال بسبب انتهاكات مليشيات الدعم السريع المتمردة المستمرة والممنهجة للقانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والذي ظهر جلياً في النزوح واللجوء داخل وخارج السودان حيث أصبح مايقارب 12,000,000 طفل خارج منظومة التعليم لتوقف المؤسسات التعليمية، وخروج 70% من المرافق الصحية من خدمة تقديم الرعاية الصحية، وكذلك عدم تمكنهم من الوصول إلى الاحتياجات الضرورية والأساسية مثل الغذاء والمأوى ومياه الشرب النظيفة والرعاية الصحية.

وقع السودان علي خطة العمل مع الأمم المتحدة لحماية الأطفال من الانتهاكات في مناطق النزاعات المسلحة في مارس 2016م ادت لخروج القوات الأمنية السودانية من قائمة الدول التي تعمل على تجنيد الأطفال في يوليو 2018م. كما وضعت خارطة طريق مبسطة لحماية الأطفال من الانتهاكات في النزاعات المسلحة في أغسطس 2018م والتي لا تزال تحت التنفيذ مع الأمم المتحدة. بنت الدولة خطة لحماية المدنيين في عام 2020 بعد خروج بعثة (يوناميد) وتم تجميع قوات حماية المدنيين والمكون المدني فيها توطئة وتم نشرها في نهاية يونيو 2020. تم تجريم

إستخدام الأطفال في النزاعات المسلحة في القوانين الوطنية كقانون القوات المسلحة لسنة 2007م تعديل 2013م وقانون الطفل.

تعمل آليات حماية الأطفال في النزاعات المسلحة كوحدة حقوق الطفل والتي تم إنشاءها في عام 2009م مع الشركاء والآليات الأخرى وهي تقوم بعمل مقدر علي الصعيد الداخلي والإقليمي والدولي بينما هناك اتجاه لإنشاء وحدة لحماية الطفل بجهاز الأمن الوطني وتوسيع إختصاصات وحدات حماية الأسرة والطفل بالشرطة لتغطي مجال حماية الأطفال في النزاعات المسلحة . توفر وحدات حماية الأسرة والطفل خدمات الرعاية الطبية والدعم النفسي والإجتماعي والقانوني للأطفال الضحايا والجانحين، ويعتبر الخط الساخن لمساعدة الأطفال الراسد لحالات الإنتهاكات والإعتداءات الواقعة على الأطفال والمراهقين. إنفاذاً لما ورد في المادة (5/2/ك) من قانون الطفل التي تكفل ضمان حماية الطفل من جميع أنواع العنف أصدر وزير التربية والتعليم في نوفمبر 2020م لائحة لتنظيم وضبط السلوك بالمؤسسات التعليمية المختلفة ، وأوجبت اللائحة مدّ المؤسسات التعليمية بأخصائي نفسي واجتماعي.

ونشير ان واجهه السودان اكبر مؤامرة في تاريخه من قبل مليشيات الدعم السريع المتمردة في الخامس عشر من ابريل 2015 في حربه الضروس علي المواطنين قتلا ونهباً وتشريداً واغتصاباً وسبياً للنساء، مما ادي لتتشريد ونزوح ولجوء عدد كبير من الاسر الي المناطق الامنة وخارج السودان . وادي ذلك الي الاثر الكبير في التقدم الذي احرز في مختلف مجالات منهاج عمل بكين ولكن رغم ذلك العدوان استطاع الشعب السوداني وخاصة النساء الصمود امام الة الحرب وذلك عبر التماسك الاسري الكبير بتضافر الجهود الوطنية المتمثلة في منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص وكذلك مساندة الدول الاشقاء للسودان.

## - ثالثاً : أزمة المناخ

على المستوى التشريعي يعتبر السودان طرفاً في العديد من الإتفاقيات البيئية الإقليمية والدولية ويعمل جاهداً علي الإيفاء بكل التزامه تجاه إتفاقية تغير المناخ والإتفاقيات البيئية الأخرى.

كفلت الدساتير التي تعاقبت علي السودان المساواة بين الجنسين في المجالات البيئية بجانب العديد من التشريعات الوطنية وإنفاذاً لهذه الإتفاقيات و التشريعات تم وضع السياسات والإستراتيجيات والبرامج والمشروعات في مجال خفض الإنبعاثات والتكيف مع التغيرات المناخية بجانب إعداد الدراسات الخاصة بالمساواة بين الجنسين والتغير المناخي.

تؤدي المرأة السودانية دوراً بارزاً في منع التدهور البيئي وضمان الأمن الغذائي في مجتمعاتها ، ويعتمد مستقبل السودان علي تمكين المرأة من المشاركة بصورة فاعلة في العمليات المرتبطة بالتغير البيئي والتكيف المناخي وربطه بالمساواة بين الجنسين والإستدامة لتتواءم السياسات البيئية في السودان مع أهداف التنمية المستدامة وقد تبنت الحكومة خطة لتنفيذ الأهداف التنموية لتحقيق التكامل بين المجالات الإجتماعية والإقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة ويسعي السودان جاهداً الي إدراج هذه النهج في خطة وإستراتيجياته علي الصعيدين الوطني والمحلي.

يواجه السودان بعض التحديات لتحقيق المساواة بين الجنسين من حيث الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية،الموارد الطبيعية،التعليم،الغذاء وتتفقم الظروف الإنسانية،مثل الكوارث المناخية وتداعيات كوفيد 19 وتزيد من معاناة النساء وإنعكاس ذلك علي التغيرات المناخية في تحقيق المساواة بين الجنسين ويتمثل التحدي وتوفير الأمن الغذائي ومحاصرة الآثار الناجمة من جراء ظاهرة التغير المناخي الذي يؤثر سلباً علي الإنتاج الزراعي .

هنالك جهودات لتفعيل خطة لإدارة مخاطر الكوارث ،وخطط الإستجابة المشتركة ، بمشاركة الجهات ذات الصلة بجانب وضع سياسات بيئية ومناخية مراعية لإعتبرات النوع الاجتماعي وتقييم السياسات وبناء القدرات من أجل مشاركة فاعلة للمرأة وقيادتها لإستدامة

الموارد البيئية وتصميم مشروعات تهدف إلى رفع الوعي بشأن المخاطر البيئية وزيادة الوصول الي بدائل الطاقة النظيفة بصورة مستدامة وتعزيز القدرات المجتمعات المحلية للتصدي لمخاطر تغير المناخ و بناء مرونة المجتمعات لدرء آثار التغيرات المناخية ورفع الوعي بأهمية إستدامة الموارد البيئية. هنالك العديد من الممارسات الناجحة في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين وسياسات التغير المناخي والتكيف البيئي .

ما الاولويات لتسريع تقدم المرأة والفتاة علي مدي السنوات الخمس المقبلة من خلال القوانين

او السياسات او البرامج او جميعها

تم التركيز علي الاولويات الاتية:

1.المساواة وعدم التمييز بموجب القانون والوصول الي العدالة

2.المشاركة والتمثيل السياسي

3.الحماية الاجتماعية المراعية لمنظور المساواة بين الجنسين (مثل التغطية الصحية الشاملة ،

التحويلات النقدية ، والمعاشات التقاعدية).

4.دمج المرأة في التكنولوجيا الرقمية والخدمات المالية .

التخطيط المستقبلي لفترة الخمس سنوات المقبلة تمثلت في الاتي عبر التركيز علي

الاولويات أعلاه:

▪ متابعة تنفيذ القوانين التي تم تشريعها ومراجعتها في مجال حماية المرأة خاصة في مناطق النزاعات والمناطق الريفية بالتركيز علي فئات الحماية الاجتماعية ومتابعة اداء اليات التنفيذ للتشريع بالاداء الاجرائي.

▪ تنفيذ البرامج التشغيلية للسياسات التي تم انفاذها . وتقوية اليات التنفيذ القاعدية بالمؤسسات الولائية.

▪ تفعيل دور منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال المرأة وتعزيز دورها وتمكينها للقيام بالادوار الوظيفية للمجتمع المدني.

▪ وضع الخطط والبرامج الموجهة في اطار الحماية والرعاية وتوسيع فرص التعليم خاصة في المناطق الريفية عبر البرامج المحفزة (الغذاء مقابل التعليم )

- التوسع الرأسي والافقي في الخدمات الصحية وتعزيز دزر الجهات المختصة (التأمين الصحي).
- التوسع في برامج اقتصاديات الرعاية. وتعزيز دور الاعلام الاجتماعي في رفع الوعي القاعدي فيما يلي قضايا المرأة والفتاة والعمل علي ولوج النساء والفتيات الي التقانات الحديثة والتكنولوجيا الرقمية لدعم النساء للدخول لاسواق العمل وتعزيز روح الابتكار .
- تعزيز الحوكمة وتسهيل الوصول للتمويل، يمكن لهذا القطاع ان يتحول الى القطاع الرسمي وبالتالي ضمان الحماية الاجتماعية للعالمين بالقطاع وادراجهم تحت لوائح الخدمة الرسمية بالدولة.
- حماية النساء العاملات في المجال الزراعي وتمكينهن عبرالبرامج التوعوية وحزم الحماية للتغلب من اثار التغير المناخي ووضع الحلول والخيارات الملائمة والمناسبة . تنفيذ خطط وبرامج ادماج القطاع الغير منظم مع العمل علي زيادة فرص الحماية لهذا القطاع.

## القسم الثالث: التقدم المحرز عبر مجالات الاهتمام الحاسمة الأثني عشر

### التنمية الشاملة والرخاء المشترك والعمل اللائق

مجالات الاهتمام الحاسمة:

- A. المرأة والفقير .
- F. المرأة والاقتصاد .
- I. الحقوق الإنسانية للمرأة .
- L. الطفلة الأنثى .

### الإجراءات المتخذة لتعزيز المساواة بين الجنسين في مجالات العمل علي مدي السنوات الخمس الماضية

اتخذت الدولة الإجراءات الكفيلة بما يحقق المساواة العادلة بين الجنسين في العمل والتي تمثلت في المجالات التالية:

أولاً: تعزيز انفاذ القوانين وما يتعلق بسياسات وممارسات في اماكن العمل التي تحظر التمييز في توظيف النساء والاحتفاظ بهن وترقيتهن في القطاعين العام والخاص والتشريعات المتعلقة بالمساواة في الأجور: اتاحت القوانين والتشريعات الوطنية (قانون العمل السوداني 1997م) فرص متساوية بين الجنسين، فالتوظيف يقوم عبر مؤسسة التوظيف القومية على المستوى القومي والولائي على معيار الكفاءة والتنافسية وفق متطلبات الوظائف. ما زال القطاع الخاص خارج مظلة هذه المنظومة ويحتاج الى كثير من التدخل والجهود الحكومي والنقابي لتنظيم التوظيف داخل هذا القطاع الذي يسعى الى الربحية وامتيازاته الوظيفية أكثر جاذبية من القطاع العام. بصورة عامة مؤسسات التعليم العالي تميل الغلبة فيها الى الطالبات مما يعني أن التوظيف تميل الأكثرية فيه الى النساء. بالإضافة إلي ذلك فقد تضمنت قوانين ولوائح الخدمة الاستحقاقات الآتية للمرأة:

- استحقاق المرأة العاملة إجازة وضع لمدة ثمانية أسابيع بأجر كامل ويجوز تجزئة تلك الإجازة بناء على طلب العاملة.

- تخفيض ساعات العمل للمرضعات لمدة سنتين من تاريخ الولادة، المادة (104) من اللائحة تمنح المرأة العاملة التي يتوفى زوجها إجازة عدة براتب كامل.
- المساواة في الأجر المتساوي والتمتع بالمزايا الوظيفية كما نصت المادة (49) الفقرة 2 علي ان تكفل الدولة للرجال والنساء الحق المتساوي في التمتع بكل الحقوق المدنية والسياسية والإجتماعية والثقافية والإقتصادية بما فيها الحق في الأجر المتساوي للعمل المتساوي والمزايا الوظيفية الأخرى.
- لا يجوز استخدامها في الأعمال الخطرة التي تحتاج إلى أي مجهود جسماني كحمل الأثقال.
- لا يجوز تشغيل النساء فيما بين الساعة العاشرة مساءً والسادسة صباحاً يستثنى من ذلك تشغيل النساء في الأعمال الإدارية والمهنية والفنية أو أي أعمال للخدمات الإجتماعية أو الصحية.
- المادة (36) لها حق التظلم والمادة (40) لها حق التدريب والمادة (45) لها حق الإجازة السنوية والمادة (46) لها الحق في الإجازة بدون مرتب وإجازة مرافقة الزوج بدون أجر وكذلك الرجل له نفس الحق.

#### ثانياً: تعزيز حقوق ملكية الأراضي وضمان حيازتها :

تعمل الدولة وفق اهداف التنمية المستدامة 2030 بان يتمتع كافة الرجال والنساء بحقوق متساوية في ملكية الارضي والتصرف فيه للوصول للزيادة الانتاج الزراعي والدخل لاسيما النساء وفي المناطق الريفية في السودان تعد الاراضي اكثر الاصول قيمة حيث تشكل الاراضي للمرأة مفتاح لتمكينها وامنها علي الصعيد الاقتصادي وتتيح لها الحصول علي الائتمان الحصول علي ممارسة الانشطة التجارية او لتحسين الانتاج وفي العديد من الاحيان توفير وسائل اعالة للأسرة.

ومن اهم الاجراءات التي تمت في هذا المجال اجازة سياسة النوع في ملكية الاراضي بتمويل من الايقاد بجانب عقد عدد من الورش التدريبية والبرامج التوعوية حول اهمية حقوق النساء في ملكية الاراضي وحيازتها .بجانب تنفيذ مشروع الادارة المستدامة للموارد الطبيعية وعدد المساتغيديين 700 أسرة ونسبة مشاركة النساء 35%.

ثالثاً : دعم الإنتقال من العمل غير الرسمي الى العمل الرسمي بما في ذلك التدابير القانونية والسياسية التي تعود على المرأة بالنفع في التوظيف غير الرسمي

■ بالرغم من اهتمام الدولة لجعل القطاع غير الرسمي قطاع رسمي الا ان هذا الاهتمام يصب حول زيادة الضرائب والجباية مما يهزم فكرة التطور في القطاع وبالتالي فقدان امتيازاته واهمها خاصة المرونة ولكن بدراسة معمقة للقطاع وتصنيفاته وتوفير الامتيازات الاقتصادية وعدم تنظيم القطاع غير الرسمي يفقد الاقتصاد الوطني توفير الموارد المالية اللازمة لدعم الاقتصاد مما يتطلب تنفيذ سياسات مقالة للنهوض بالاقتصاد الكلي وبناء رأس المال البشري من اجل تحقيق التنمية المستدامة، عدم تنظيم القطاع غير الرسمي يفقد الاقتصاد الوطني توفير الموارد المالية اللازمة لدعم الاقتصاد مما يتطلب تنفيذ سياسات مقالة للنهوض بالاقتصاد الكلي وبناء رأس المال البشري من اجل تحقيق التنمية المستدامة ،ان مساهمة القطاع غير رسمي في الناتج المحلي في تزايد مستمر ومعظمة في قطاع الخدمات وتلاحظ ارتفاع في حجم دخول النساء الى القطاع غير الرسمي في القطاع الزراعي نسبة المرأة 70% من النساء العاملات في هذا القطاع قد شهدت ارتفاع ويمثل ذلك في المناطق الحضرية مقارنة بالمناطق الريفية وان كان معظم النساء في الريف مستغلات بزراعة الاكتفاء الذاتي.

■ وارتفعت نسبة مشاركة النساء في قطاع الخدمات بنسبة 81,1% وذلك يدل على وجود النساء في القطاع غير الرسمي بنسب اكبر من الذكور. ان مساهمة القطاع غير الرسمي في الناتج المحلي في تزايد مستمر ومعظمه في قطاع الخدمات. ويوجد أكثر من ثلاث ارباع النساء الناشطات اقتصاديا يعملن في المشروعات متناهية الصغر حيث يوزع العائد على الاحتياجات وبناء رأس المال البشري الأسرة. رغم ارتفاع نسبة مشاركته النساء في القطاع غير الرسمي ال ان هنالك عدد من التحديات منها عدم وجود آليات تمويل مبدعة ومحفزة وضعف التنسيق بين القطاع الرسمي وغير الرسمي .



كيف اثرت بيئة سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات المالية على تنفيذ منهاج عمل بكين علي مدي السنوات الخمس الماضي وماهي سياسات الاقتصاد التي اتبعتها دولت لدعم اقتصاد يحقق قدرا اكبر من المساواة بين الجنسين

السياسات الاقتصادية العامة للدولة (لا تقوم علي مبدأ التميز الا ان هنالك عدم استقرار في الوضع الاقتصادي) مما ادي الي ارتفاع معدلات الفقر خاصة في الاربع سنوات الاخيرة مما ترتب عليه برامج وتدخلات قامت بها الدولة لرفع المعاناة من خلال برامج الاستراتيجية الوطنية للحماية الإجتماعية لتخفيف اثار السياسات الاقتصادية والمالية الناتجة من رفع الدعم علي السلع الإستراتيجية وتمثلت في الدعم عبر بند المنافع الإجتماعية في موازنة الدولة وتشمل الدعم النقدي المباشر ودعم العلاج بالداخل والخارج عبر التأمين الصحي وديوان الزكاة ودعم الطلاب بالإضافة لبرنامج ثمرات للشرائح الضعيفة في المجتمع.

اما بالنسبة لتدابير الاوضاع الانسانية السالبة جراء الحرب التي فرضت على الدولة السودانية في 15 ابريل 2023م وانخفاض اليرادات لم تلجأ الدولة الي تخفيض موظفي الخدمة المدنية بل يتم صرف المرتبات دون تمييز في النوع الاجتماعي.

ظل السودان يعاني من عبء التشوّهات الاقتصادية الناتجة من دعم السلع الاستراتيجية والوقود من سياسات التعافي الاقتصادي التي نفذت تم رفع الدعم من الوقود والسلع الإستراتيجية تدريجياً وانعكس اثر هذه السياسات علي الشرائح الضعيفة ولتلافي هذه لآثار تبنت الدولة سياسات وتدابير للحماية الإجتماعية للتخفيف من آثار رفع الدعم.

اتبعت الدولة العديد من السياسات الاقتصادية وسياسات الاصلاح تتمثل في الآتي:

- تبني النظام الإلكتروني لمتابعة اوجه الصرف وحشد الموارد وتوجيهها لتنفيذ المشاريع التنموية.
- توسيع المظلة الضريبية وتطبيق الفوترة الإلكترونية ومحاربة التهرب الضريبي
- تبنت الدولة إصدار الصكوك والمستندات المالية للإستفادة من الموارد المتاحة وحشدها لتوفير التمويل.
- وضع سياسات التمويل الصغير والمتناهي الصغر والمتوسط.

▪ اعداد الاستراتيجية الكلية لخفض الفقر 2021-2023م حيث تم دمج أهداف التنمية المستدامة 2030م، ركزت الإستراتيجية علي الفئات المهمشة ومن ضمنها المرأة والأشخاص ذو الإعاقة النازحين واللاجئين.

▪ إعداد الرؤية الإقتصادية 2024م **وتهدف الى:**

- احلال السلام والتعايش السلمي وإعادة ما دمرته الحرب والنهوض بالإقتصاد السوداني.
- اعادة تعمير المؤسسات والبنية التحتية وتقوية مؤسسات الدولة وبناء قدرات موظفيها.
- العمل على حشد الموارد من خلال: الإصلاح الضريبي ومكافحة التهريب الجمركي وزيادة الارادات لتمويل التنمية.

▪ الإنفتاح على العالم الخارجي والدخول في شركات للمشاريع الإنتاجية

▪ فتح اسواق عالمية جديدة للصادرات السودانية.

▪ تحسين أوضاع النازحين بالولايات وتوفير متطلبات المساعدات الإنسانية.

▪ اصلاح النظام الاحصائي والقيام بمسوحات حديثة

▪ إستحداث أنظمة للمتابعة والتقييم لعكس التقدم المحرز.

## القضاء علي الفقر والحماية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية

مجالات الاهتمام الحاسمة :

A. المرأة والفقر

B. تعليم المرأة وتدريبها

C. المرأة والصحة

ا. الحقوق الانسانية للمرأة

L. الطفلة الانثي

الاجراءات التي اتخذت في السنوات الخمس الاخيرة للحد من القضاء علي الفقر بين النساء

والفتيات .

بالتركيز علي النقاط الاتية:

- دعم أنشطة تطوير ريادة المرأة في مجال الاعمال والمشاريع والوصول الي الاسواق
  - ادخال او تعزيز برامج الحماية الاجتماعية للنساء والفتيات ( مثل التحويلات النقدية ، التوظيف للنساء في سن العمل ، ومعاشات كبيرات السن)
- تبنت الدولة عدد من البرامج والمشاريع في مجال ريادة الاعمال والوصول الي الاسواق وذلك عبر برامج المرأة المنتجة وعبر محفظة القرض الحسن إضافة إلى برنامج شامل للأمان الاجتماعي الذي يستهدف المناطق الأكثر فقراً والدعم الاجتماعي المباشر للأسر الفقيرة ، وتبني الجائزة الوطنية للأسر المنتجة تشجيعاً وتجييداً وتسويقاً للمنتجات.أضف إلي ذلك الجهود المقدره لصناديق الحماية الاجتماعية في دعم الأسر وذلك بتوفير سبل كسب العيش والدعم النقدي كتجربة اجتماعية ناجحة فضلا عن جهود الصندوق القومي للتأمين الصحي باستهداف شمول الأطفال والأسر الفقيرة تحت مظلة التأمين الصحي علاوة على ما يقوم به الصندوق الوطني للمعاشات والتأمينات الاجتماعية كضمان اجتماعي وحماية للأسر .

وتمثل برنامج الدعم النقدي المباشر عبارة عن مساعدات مالية غير مشروطة تقدمها الحكومة عبر مفوضية الأمان الاجتماعي والتكافل وخفض الفقر بتمويل من وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي للأسر الفقيرة والأشد فقراً . وهو أحد الوسائل التي لجأت اليها الحكومة لتخفيف أعباء المعيشة عن

كاهل الفقراء بتأمين الحد الأدنى لمستوى معيشتهم. إن السودان بكافة مؤسساته الرسمية ومنظمات المجتمع المدني يعمل جاهدا علي تحقيق المزيد من التمكين للمرأة في كافة المجالات خاصة التمكين الاقتصادي وخفض الفقر من خلال العمل على اصلاح الإستراتيجيات والسياسات والخطط الاقتصادية والمالية وجعلها أكثر حساسية تجاه النوع الاجتماعي وتوسيع دائرة الشراكات على كافة المستويات، ايضا تم اطلاق المنصة الوطنية لمشروع (صوت 50 مليون امرأة افريقية) الذي ترعاه مجموعة السوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا (الكوميسا) بتمويل من بنك التنمية الافريقي ويستهدف سيدات ورائدات الأعمال، مع إلتزام الحكومة بتنفيذ إستراتيجية قومية للتنمية المستدامة (SDGs) وإدماج منظور النوع الاجتماعي.

## الاجراءات التي اتخذت في السنوات الخمس الماضية لتحسين الوصول الي الحماية

### الاجتماعية للنساء والفتيات

#### تم التركيز علي الاتي:

- تقديم او تعزيز تحولات نقدية للاسر التي لديها اطفال والتي تعطي الاولوية للنساء بصفتهم
  - توسيع نطاق الحماية الاجتماعية ليشمل المرأة العاملة في لقطاع غير الرسمي
- تلتزم الدولة الدولة بمعالجة الاصلاحات الاقتصادية والتضخم المرتفع بدعم سبل المعيشة والازمة الاقتصادية العالمية والتي تكشفنت نتيجة لجائحة كوفيد 19 والحروب الدائرة بالبلد التي تمثل تحديا كبير تفاقمت فيه الازمة الإقتصادية والإجتماعية وزادت معدلات البطالة والفقر وعملت الدولة جاهدة عبر المؤسسات الرسمية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني للمساهمة في تحسين الظروف الاقتصادية والتي تأثرت بها النساء بالدرجة الاولى وشرعت الدولة في تطبيق وتنفيذ استرتيجية الحماية الاجتماعية والتي اجيزت في يناير 2023 كاولوية قصوي للتحقق من تلك الاثار بهدف تطوير نظم الحماية الاجتماعية وآليات الضمان الاجتماعي. رغم اجازة استرتيجية الحماية الاجتماعية الا انها لم تنفذ بسبب الحرب التي دارت حيث تم انحياز منظومة الحماية الاجتماعية بشكل كبير نتيجة للعمل الكبير المدمر من قبل القوات المتمردة (مليشيات الدعم السريع) مما انعكس علي البنية التحتية والمرافق التعليمية والبيئية .

يعتبر الضمان الاجتماعي احد اهم حزم الحماية الإجتماعية الاساسية يهدف الي حماية الأفراد من المخاطر المستقبلية ويتميز نظام الضمان الإجتماعي في السودان بالتكامل بين المؤسسات التي تعزز برامج الحماية للسكان من خلال إتخاذ تدابير تساهم في تحسين الأوضاع الصحية والإقتصادية والإجتماعية ،ومن هذا المفهوم اهتمت الدولة بمسألة الحماية والضمان تحسبا للمتغيرات والتحولات الاقتصادية والاجتماعية الوطنية والاقليمية والدولية التي تؤثر سلبا علي المجتمعات خاصة فئات الحماية الإجتماعية من خلال آليات الضمان الاجتماعي المتمثلة في ( الصندوق الوطني للمعاشات والتأمينات الإجتماعية - الصندوق القومي للتأمين الصحي - ديوان الزكاة - مصرف الادخار والتنمية الإجتماعية - بنك الأسرة - مفوضية الأمان الإجتماعي والتكافل وخفض الفقر) ومن أهم السياسات العامة لصناديق الضمان الإجتماعي ، توسيق مظلة شبكة الضمان الإجتماعي وصولاً للتغطية التأمينية الشاملة نشر الوعي التأميني في كافة الوسائط لضمان الوصول للشرائح المستهدفة في إطار التوسع للتغطية التأمينية بجانب تعزيز ومواصلة الجهود الرامية لتخفيف حدة الفقر في إطار إستراتيجية خفض الفقر والحماية الإجتماعية المتكاملة وتوجيه ما لايقل عن 50% للتمويل الأصغر وتخصيص نسبة 40% من التمويل الأصغر للمرأة .

بلغ التمويل الأصغر المنفذ 28% من جملة المستفيدين في القطاع النسوي وبلغ حجم القروض الحسنة لمشروعات المسؤولية الإجتماعية " الاشخاص ذوي الاعاقة والنساء الفقيرات والمرأة الريفية " وقد استفاد من المشروع 31.399.000 مستفيدة .بجانب مشروعات الدعم النقدي المباشر للأسر الفقيرة ل 18 ولاية واستفادت منها 17.519.000 امرأة والدعم النقدي المباشر للحوامل والاطفال استفادت 50.000 الف امرأة .وبلغت التغطية للمستفيدين لبرنامج الحماية الاجتماعية عدد40.666.348 مستفيدة بنسبة 96% انظر الملحق رقم (6).

تم إنشاء الإدارة العامة للعون القانوني بوزارة العدل التي تعمل على تعزيز حقوق المرأة السودانية بتقديم الإستشارات القانونية ومتابعة ورصد أوضاع المرأة القانونية، كما يعمل على تقديم المساعدات القانونية للمرأة العاجزة عن طلبها سواء كان من الناحية المادية أو الإقتصادية، يعمل المركز من خلال برامجه التوعوية على محو الأمية القانونية.

الإجراءات التي أخذت في السنوات الخمس الماضية لتحسين النتائج الصحية للنساء والفتيات  
تم التركيز علي الآتي :-

▪ تعزيز حصول النساء علي خدمات صحية من خلال توسيع نطاق التغطية الصحية الشاملة  
او خدمات الصحة العامة .

▪ اتخاذ اجراءات لتوسيع نطاق الحصول علي الخدمات الصحية للفئات المهمشة من النساء  
والفتيات .

يعتبر السودان تقديم الخدمات الصحية للنساء أولوية قصوي وضرورية للنساء بجانب تقديم خدمات  
الصحة الإنجابية أثناء الطوارئ بما في ذلك الإستجابة للعنف المبني على النوع الإجتماعي وهناك عدد من  
المجهودات التي تمت في هذا الإطار المتمثلة من :

▪ زيادة المراكز الصحية .

▪ تم تحديث السياسة القومية للصحة الانجابية والتي دشنت في العام 2022م بإشراك الجهات ذات  
الصلة والمنظمات حيث ركزت السياسة على الاستثمار في الصحة والوقاية من الأمراض  
والسلوكيات الخطرة طيلة فترة المراهقة وما قبل الحمل والتي تتبنى في هذا السياق الصحة للجميع  
حيث نصت على تقديم خدمات صحة جنسية وانجابية مناسبة وجيدة ومتاحة، ويمكن الوصول  
إليها، ومقبولة من قبل كل الفئات. (يتم تقديم هذه الخدمات في بيئة صديقة للمراهقين كما اكدت  
السياسة ايضا على ضمان توفير المعالجة السريرية للناجيات من الإغتصاب بسرية تامة واحترام  
وكرامة).

▪ تحسين نظام القبالة في السودان من خلال التطور في التعليم وانشاء جمعية قابلات  
ومراجعة اللوائح المنظمة للمهنة وزيادة التغطية وتحسين جودة الخدمات المقدمة  
بواسطة القابلات.

▪ تضمين التدخلات الوقاية من الملاريا أثناء الحمل ضمن الاستراتيجية القومية لبرنامج  
الملاريا في العام 2023 م .

المشاريع التي تبنتها الدولة:

اتخذت وزارة الصحة عدة تدابير للمساهمة في خفض معدلات وفيات الأمهات والأطفال من خلال أربعة مشاريع رئيسية لتحسين صحة الأم والطفل:

1. مشروع التوسع في خدمات الرعاية الصحية الأولية الذي يهتم بزيادة التغطية بالخدمات والحزم الأساسية.
  2. مشروع الأدوية المجانية للأطفال دون سن الخامسة يتم من خلاله توفير الأدوية الأساسية.
  3. ومشروع رعاية الحوامل يتم من خلاله توفير الفوليك اسد (المغذيات الدقيقة للحوامل)
  4. مشروع خفض وفيات الأمهات والأطفال حديثي الولادة الذي يهتم:
    - بتحسين خدمات طوارئ الحمل والولادة والأطفال حديثي الولادة، صيانة وتأهيل مؤسسات شبكة خدمات طوارئ الحمل والولادة بالولايات و توفير أجهزة ومعدات مؤسسات شبكة خدمات طوارئ الحمل والولادة بالولايات وتقوية نظام الإحالة لطوارئ الحمل والولادة الأطفال حديثي الولادة
    - تدريب الكوادر العاملة بالمؤسسات الصحية على حزمة تحسين جودة الخدمات المقدمة بمؤسسات شبكة طوارئ الحمل والولادة والأطفال حديثي الولادة ومعالجة طوارئ الحمل والولادة بحسب المنهج المعدل.
    - الترويج والمناصرة لدعم خدمات طوارئ الحمل والولادة.
    - الإشراف على مؤسسات خدمات طوارئ الحمل والولادة والأطفال حديثي الولادة.
    - دعم نظام التقصي والاستجابة والإشراف والمتابعة على كافة المستويات.
- ولمزيد من التدابير الخاصة ببناء القدرات وضمان الحصول علي الخدمات الأساسية بما فيها الصحة والتعليم هنالك خطط عمل وطنية تستهدف النساء لضمان حصولهم علي الخدمات الأساسية من الخطة الاستراتيجية 2020-2024 للتأمين الصحي ، والتركيز علي التغطية الصحية الشاملة للوصول الي 95% من السكان خاصة الشرائح ذات الهشاشة وتبلغ نسبة

النساء المشمولين بالتأمين الصحي نحو 55% مقارنة بالرجال والتي تبلغ نسبتهم 45% ويتم توفير الخدمات بكل أبعادها.

الاجراءات التي اتخذت في السنوات الخمس الماضية لتحسين نتائج ومهارات تعليم النساء والفتيات بما في ذلك في القطاعات التي تعاني من ضعف التمثيل  
تم التركيز علي الآتي:

- اتخاذ التدابير لزيادة وصول الفتيات الي التعليم والتدريب التقني والمهني وبرامج تنمية المهارات ولمواصلة دراستهن واستكمالها
- زيادة امكانية الوصول الي المهارات والتدريب في المجالات الجديدة والناشئة ولاسيما استيم والطلاقة محو الامية الرقمية

اولت الحكومة اهتماما كبيرا بتعليم البنات وتحسين المهارات التعليمية في إطار بذل الجهود لتحسين قطاع التعليم اعتمدت الدولة إستراتيجية التعليم 2007 - 2031م، كما إعتمدت الخطة الخمسية للتعليم التي أكدت على أهمية تعميم التعليم الأساس مع رفع نسبة الإكمال وخفض نسبة التسرب وتدريب المعلمين بإنشاء فصول جديدة لمعالجة التفاوت في القبول. و تم وضع إستراتيجية لخفض التباين النوعي وزيادة نسبة تعليم البنات بالتركيز على الرحل والنازحين.عبر تنفيذ الخطط الإستراتيجية الداعمة للتعليم تحقيقا لأهداف التنمية المستدامة 2030 وخاصة الهدف الرابع المعني بالتعليم وتمثلت تلك الاجراءات في اعتماد اندية البنات والتي تهدف الي تشجيع البنات اعلي الحوار والمشاركة في اتخاذ القرار وبناء السلام والوعي الصحي والتنمية الشاملة وتعلم المهارات الحياتية ومن اهم المبادرات :

تنفيذ برنامج التعليم البديل للأطفال وخلق شراكات مع المنظمات الوطنية والائتلاف السوداني بتمويل مشروعات صغيرة ضمن برنامج تعليم الفتيات اليافعات.وتبنت الوزارة عدد من الإستراتيجيات والتي تهدف الي زيادة فرص حصول البنات علي التعليم منها إستراتيجية التعليم ومن أهم محاورها الإستفادة من التحول الرقمي والتطور التكنولوجي ، الهدف الرئيسي ليوم الفتيات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هو تنمية الحضور والمهارات الرقمية للشابات والفتيات .



ومن أهم الإستراتيجيات إستراتيجية تعليم البنات ومن أهم المشاكل التي تعوق تعليم البنات والفتيات والمتمثلة عدم توفر الامن في مناطق الحرب والنزاعات وخاصة بعد قتل وتشريد ونزوح عدد كبير من الأسر بسبب الحرب التي بدأتها مليشيات الدعم السريع وارتكبت فيها كل الجرائم ضد الانسانية. توقف التعليم في بعض الولايات بسبب تدمير المدارس وأصبحت الجزء الأكبر منها مراكز لأواء الأسر النازحة .

**اولويات العمل في السنوات الخمس الماضية لمحاربة اشكال العنف ضد النساء والفتيات في السياقات الالاتية:**

- العنف ضد النساء والفتيات في البيئات المتضررة من النزاعات
- تشويه الاعضاء التناسلية للانثى

أكدت الدولة بمكافحة كافة اشكال العنف ضد النساء والفتيات وقد جاء ذلك وفق القوانين والتشريعات الوطنية والاتفاقيات التي صادق عليها السودان علي حماية الدولة لحقوق المرأة كما ورد في الإتفاقيات الدولية والإقليمية التي صادق عليها السودان وتضمن حقوقها في جميع المجالات وتعزيزها من خلال التمييز الإيجابي، وأن تعمل الدولة على محاربة العادات الضارة التي تقلل من كرامة المرأة ووضعيتها، وتوفير الرعاية الصحية للأمومة والطفولة وللحوامل، وتعمل وحدة مكافحة العنف ضد المرأة بالتنسيق مع الشركاء علي التدريب المستمر بالتنسيق مع المؤسسات القانونية والمؤسسات الصحية والباحثين الاجتماعيين ومختلف الفاعلين في مجال التصدي للعنف ضد النساء والفتيات .

ومن اهم الانجازات :

- إجازة وثيقة اجراءات العمل القياسية الموحدة والمشاركة للتصدي والإستجابة لحالات العنف المبني علي النوع في السودان كوثيقة قومية في 17 فبراير 2020. لمكافحة العنف الجنسي في المناطق المتضررة بالنزاع .
- التوقيع علي الاتفاق الاطاري المشترك بين الحكومة السودانية ومكتب الممثل الخاص للأمم العام للأمم المتحدة في مارس 2020 بنيويورك، وتم تشكيل الآلية الوزارية لتنفيذ الإتفاق.

## الاجراءات التي وضعت علي راس الاولويات في السنوات الخمس الماضية للتصدي للعنف ضد النساء والفتيات

تم التركيز علي الاتي:-

- تقديم او تعزيز قوانين مناهضة العنف ضد المرأة وتطبيقها وتنفيذها
- تقديم او تعزيز استراتيجيات وتدخلات لمنع العنف ضد النساء والفتيات (علي سبيل المثال في قطاع التعليم .....

استنادا على اولويات التركيز على اشكال العنف ضد النساء والفتيات الأكثر انتشارا وتأثيرا اتخذت اجراءات وتدابير للتصدي للعنف ضد النساء والفتيات تمثل التزامات الدولة بحماية حقوقهن والاستجابة لمختلف احتياجات ومتطلبات هذه الحماية بما يجعل لكل مؤسسة دورا في انفاذ تلك الاجراءات وايفاء واحد او مجموعة من هذه المتطلبات في أعمال التصدي، وذلك لضمان تحقيق الأهداف التالية ومتابعتها:

1. تأكيد التزام مؤسسات الدولة بمكافحة كل أشكال العنف ضد النساء والفتيات وفقا لالتزاماتها الوطنية والاقليمية والدولية.
2. تعزيز التنسيق مع شركاء الدولة من منظمات المجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، لتنفيذ برامج وانشطة التصدي.
3. دعم جهود رفع الوعي المجتمعي بأشكال وآثار العنف ضد النساء والفتيات، والتعاون على انهاء مختلف أشكاله.
4. تعميم وتطوير منظومة الخدمات المقدمة للناجيات على جميع مستوياتها؛ الصحية والنفسية والقانونية، والانشطة الداعمة لتحسين اوضاع النساء.

وفي نطاق التدابير: تمت صياغة مشروع قانون مكافحة العنف ضد المرأة لسنة 2020 م وتضمن تقنين متطلبات حماية النساء والفتيات والطفلات من خدمات قانونية ومحاكم بجاب دراسة الاجراءات القياسية الموحدة للوقاية من والتصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي في السودان هذه وثيقة

مرجعية تتضمن كل ما يتعلق بالعنف ضد النساء والفتيات من مفاهيم تعريفية واجراءات تنسيقية، وبيان منظومات الخدمات الأربع الرئيسية التي تقدم للناجيات:

- منظومة الخدمات الصحية
- منظومة الخدمات النفسية والاجتماعية
- منظومة الخدمات القانونية
- منظومة اجراءات الأمن والسلامة .

كما تضمنت الوثيقة مفاهيم ومستويات أنشطة الوقاية من العنف بالإضافة لادوار الشركاء في كل من مجالي الوقاية من والتصدي للعنف ضد النساء والفتيات بجانب وحدة مكافحة العنف ضد المرأة والطفل الاتحادية وهي آلية الرسمية التنسيقية، عتعمل بالتنسيق مع الاليات الولائية علي التدريب المستمر للشركاء مقدمي الخدمات ، بالتنسيق مع المؤسسات القانونية والشرعية والعدلية والمؤسسات الصحية ومراكز وعناصر الخدمات النفسية والباحثين الاجتماعيين ومختلف الفاعلين في مجال التصدي للعنف ضد النساء والفتيات.

وبعد اشتعال حرب 15 ابريل 2023 من قبل مليشيات الدعم السريع قامت آلاية بتوثيق حالات العنف الجنسي و الانتهاكات الممنهجة ضد النساء والفتيات صحبت ذلك بتصميم استطلاع رصدي لتوفير الممكن من البيانات الموثقة عبر البلاغات الرسمية..مع متابعة الحالات. تستهدف تدابير التصدي للعنف الممارس ضد النساء والفتيات، بالإضافة لانشطة الوقاية، كل المجتمعات المحلية، بالإضافة لمجتمعات النزوح واللجوء، والمجتمعات المضيفة لنتبع القابلية للتأثر، حيث يتم نقل بعض الممارسات الضارة كشكل من اشكال العنف، من خلال التأثر بثقافات الوافدين.

الدروس المستفادة:

1-العنف الممارس ضد النساء والفتيات اسبابه عناصر متعلقة بالاعراف والتقاليد الضارة كما تشمل تأثيرات حديثة متعلقة بالاستغلال الضار للإعلام وسوء استخدام وسائل الاتصال التكنولوجي في الاساءة للنساء والفتيات وتكريس صور نمطية سالبة عن المرأة .مما يستوجب تطوير وسائل الوقاية الاعلامية ورفع مستوى الوعي المجتمعي وتشكيل صورة ايجابية لقدرات واسهامات النساء .

2- تعزيز التعاون وتطوير التنسيق بين الشركاء في مجال التصدي للعنف ضد النساء بطور الخدمات المقدمة للناجيات ويرفع مستوى جودتها.

3- اشراك الرجال والشباب في برامج التصدي للعنف ضد النساء والفتيات يحقق نتائج أقوى تأثيرا في وعي المجتمع واستجابته.

**الإجراءات التي اتخذت في الخمس سنوات الماضية لمنع العنف ضد النساء والفتيات الذي تيسره التكنولوجيا .**

- تركزت اسباب اهتمام الدولة ، بمضاعفة العمل في حزم محددة من اشكال العنف ضد النساء والفتيات، في بعدين :الأول كمي متعلق بنسب انتشار هذه الممارسات، والثاني :التأثيرات المتعددة التي تخلفها على أوضاع النساء والفتيات صحيا واجتماعيا واقتصاديا، وحقوقهن كافة..في مختلف الاعمار، وشكلت النزاعات في عدد من المناطق بالسودان لسنوات طويلة، ضررا بالغا على حياة واوضاع النساء والفتيات، فبالإضافة لتعرضهن لمختلف اشكال العنف المرتبطة بالنزاع وأبرزها العنف الجنسي والانتهاكات المرتبطة به، وصعوبات الحصول على الخدمات اللازمة للناجيات، وأدت نتائج الصراع الى فقدان الاستقرار بسبب النزوح واللجوء، مما أدى بدوره لضياع فرص التعليم والرعاية الصحية والغذاء الجيد.. وساعد في زيادة انتشار الممارسات الضارة، وهدار حقوق النساء والفتيات في مختلف الاعمار. لذا عملت الدولة على إيجاد معالجات متنوعة تناسب اوضاع السياق الأمني والاجتماعي الذي تنامت فيه هذه الأشكال من العنف الموجه للنساء والفتيات، وذلك في عدة أطر، منها ما يتعلق بسبل انهاء النزاع، ومنها ما يتعلق بالسياسات والخطط والاستراتيجيات والبرامج والتدابير الخاصة بتقديم الخدمات للناجيات.

الاجراءات التي اتخذت في السنوات الخمس الماضية والمصممة خصيصا للتصدي للعنف ضد

الفيئات المهمشة من النساء والفتيات

تم التركيز علي الفئات الاتية:-

اولاً : النساء وذوات الاعاقة

واصلت الدولة إهتمامها بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة حيث إتخذت عدداً من التدابير لإعمال الحقوق الواردة في المواثيق الدولية وتوفير الوسائل الكفيلة بتطويرها وتحديثها في إطار التنمية الإجتماعية. بذلت الدولة جهوداً مقدرة لإنفاذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وقد صادق السودان علي الإتفاقيه الدولية للأشخاص ذوي الإعاقة في أبريل 2009م كما صادق علي البروتوكول الإختياري الملحق بها.في إطار التشريعات تبنت الدولة الإطار الدستوري و القانوني للأشخاص ذوي الإعاقة وكفلت لهم حماية كاملة، حيث نص الدستور في المادة (64 / 1) على كفالة كل الحقوق والحريات خاصة إحترام كرامتهم الإنسانية و إتاحة فرص التعليم والعمل لهم ومشاركتهم في المجتمع. صدر قانون الأشخاص ذوي الإعاقة في يونيو 2017م بهدف ضمان تمتع المعاقين بكافة حقوقهم بما يتفق مع الإتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ونص القانون على ضرورة إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة مع أقرانهم على جميع المستويات وفي جميع أنواع التعليم.

فيما يخص الجهود المبذولة لتوفير السكن اللائق لذوي الإعاقة ، فقد ألزم قانون الأشخاص ذوي الإعاقة في المادة (4/ش)تحديد نسبة من أراضي الخطة الإسكانية العامة والإسكان الشعبي يتنافس عليها الأشخاص ذوي الإعاقة)، وتتنظر طلبات الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن لجنة الحالات الخاصة حيث تستثنى من قائمة الإنتظار الطويل وللتمييز الإيجابي ينص قانون الأشخاص ذوي الإعاقة على إلزام كافة الجهات ذات الصلة بتنفيذ الحقوق والإمتيازات والتسهيلات والإعفاءات بالإضافة الى إلغاء بعض الشروط التي كانت تشكل تمييزاً في الخدمة العامة مثل إشتراط اللياقة الطبية، حيث شهد تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة خاصة في القطاع العام تطوراً ملحوظاً تنفيذاً

للنسبة التي قررها قانون الخدمة المدنية لسنة 2007م المادة (24) الفقرة (7) (تخصص نسبة لا تقل عن 2% من الوظائف المصدقة لإستيعاب المعاقين مع مراعاة طبيعة ومتطلبات العمل .

### ثانياً : النساء الاكبر سنا

تم إقرار حقوق هذه الشريحة في الدستور والتشريعات الوطنية ، ووضعت الدولة نهجاً لسياسات تقوم على حقوق الانسان، وذلك في إطار تطبيق خطة عمل مدريد بشأن كبار السن، كما تم تشكيل لجنة وطنية لرعاية وحماية كبار السن بموجب القرار الإداري رقم (5) لسنة 2020م تضم فى عضويتها الجهات ذات الصلة ، وقد عكفت اللجنة على مراجعة مسودة الإستراتيجية الوطنية لرعاية كبار السن للأعوام 2020- 2030 وهدفها الإستراتيجى توفير الرعاية الاجتماعية والنفسية والصحية المتكاملة لكبار السن داخل أسرهم ، وتمكينهم من أداء دورهم في المجتمع ، في سبيل تعزيز الحق في الصحة، عملت الدولة على إدخال كبار السن تحت مظلة التأمين الصحي، وبلغت نسبة تغطية كبار السن بخدمات التأمين الصحي ما يزيد عن 60%. كما ساهمت في بعض أنواع العلاج المكلف بتقديم دعم مادي في حالات العلاج بالخارج ، العمليات الجراحية المكلفة ، أدوية وعلاج الأمراض المهددة للحياة والأجهزة التعويضية المختلفة.تم إنشاء الصندوق القومي للمعاشات للمتقاعدين العاملين في القطاع العام، والذي ساهم في تخفيف معاناتهم وترقية أحوالهم الصحية وكفالة أبنائهم في التعليم، كما ساهم في تملكهم وسائل للإنتاج، وتوسع المشروع ليشمل الرعاية الصحية والمساهمة في سداد الرسوم الدراسية للأيتام حتى التخرج .

كما أنشئ نظام التأمين الاجتماعي للمتقاعدين من العاملين في القطاع الخاص وهو نظام يضمن للمشاركين دخلاً بديلاً لدخلهم المفقود نتيجة إنقطاعهم عن العمل لأي سبب من الأسباب (إصابات عمل، عجز صحي، شيخوخة، بلوغ سن المعاش ) ، وللصندوق مزايا نادرة تتمثل في : المعاشات ، التعويضات ، وتعمل مؤسسة التنمية الاجتماعية للمعاشين، على تقديم الخدمات التي تعين المتقاعدين على زيادة دخلهم وتحسين أوضاعهم، تشجيع المتقاعدين على الكسب والإنتاج وإثراء قطاع التنمية الإقتصادية والاجتماعية.

## المشاركة والمساءلة والمؤسسات المراعية للمنظور الجنساني

### مجالات الاهتمام الحاسمة

المرأة في السلطة وصنع القرار

الاليات المؤسسة للنهوض بالمرأة

الحقوق الانسانية للمرأة

الطفلة الانثي

الإجراءات والتدابير التي اتخذت في السنوات الخمس الماضية لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة  
وصنع القرار .

نالَت المرأة السودانية حقوقها السياسية منذ العام 1965 وساهمت بصورة كبيرة في المشهد السياسي وتم تعيين النساء في المناصب القيادية منها توليها عدد من الوزارات و رئاسة الجهاز القضائي إتساقاً مع ما ورد في الدستور والتشريعات ، إتخذت الدولة خطوات إيجابية لتمكين المرأة وتمتعها بالمزيد من الحقوق المدنية والسياسية، ووفقاً للوثيقة الدستورية لا تقل نسبة مشاركة النساء عن 40% من عضوية المجلس التشريعي..وكذلك المادة 8الفقرة (7) ضمان وتعزيز حقوق النساء في السودان في كافة المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ومحاربة كافة أشكال التمييز ضد المرأة مع مراعاة التدابير التفضيلية المؤقتة في حالتي السلم والحرب.ينص التشريع السوداني علي تخصيص نسبة معينة من المقاعد للنساء (الكوتا) وذلك حسب قانون الانتخابات 2008م والتي عدلت في العام 2014 نصت المادة 18 من القانون نفسه نسبة للكوتا النسائية 30% و 40% كحد أدنى لتمثيل الحزب السياسي في التعديلات القانونية للعام 2020.

الإجراءات المتخذة في السنوات الخمس الماضية لزيادة تمكين المرأة من التعبير والمشاركة في صنع القرار في وسائل الاعلام بما في ذلك من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

العلوم والتكنولوجيا والابتكار محركات رئيسية للمجتمع وتنمو بشكل متزايد. بيد أن أقل من 30% من المتخصصين في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات هم من النساء. ومع استمرار هذا التفاوت خلال القرن الحادي والعشرين ظهرت الحاجة الماسة إلى التنوع والمساواة وإدماج المرأة في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات. نسبة النساء اللائي يستخدمن شرائح الإتصال SIM ما قبل العام 2019 - 38% من إجمالي المستخدمين نسبة النساء اللائي يستخدمن شرائح الإتصال SIM في العام 2024 - 42% من إجمالي المستخدمين أي بزيادة قدرها 4% أنظر الملحق رقم (7).

تولت الدولة عبر وزارة الإتصالات والتحول الرقمي بهيئاتها أهمية خاصة لتعزيز دور المرأة في مجالات التكنولوجيا المختلفة حيث عدد من البرامج منها:

- دورات تدريبية لرفع القدرات والمهارات في مجال ICT.
- الأهتمام بالإحتفال السنوي باليوم العالمي للفتيات في مجال التكنولوجيا وإصدار عدد من الأفلام التي توضح مشاركة المرأة في العديد من الفعاليات والذي يهدف الى تعزيز الحضور والمهارات الرقمية للشابات والفتيات فيما يتعلق بمجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، ولا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- إنشاء مراكز إنترنت في المناطق النائية كخدمات مجانية لتعزيز وصولها للمواطنين.
- إنشاء مراكز للمعلومات عبر صندوق الخدمة الشاملة في عدد (18) ولاية .
- تم تنفيذ العديد من الدورات التدريبية للفتيات حول تطبيقات الموبايل في الإحتياجات المجتمعية أستهدفت عدد 60 فتاة في الأعمار من 16 وحتى 26 سنة.
- تم تنفيذ عدد من الدورات التدريبية حول لغة البرمجة المخصصة للأطفال scratch أستهدفت الفتيات الصغيرات من 10 سنة وحتى 14 سنة بالتعاون مع المنظمة السودانية للعلوم والتكنولوجيا STEM



- تم تنفيذ دورة تدريبية للخريجات ONLINE بالتعاون مع مطوري جوجل.
- جاري العمل في العديد من المبادرات التي تستهدف الفتيات لزيادة المهارات حول لغات البرمجة.
- تم تنفيذ العديد من الدورات التدريبية حول استخدام أجهزة الكمبيوتر أستهذفت النساء غير المتعلقات (محو الأمية التقنية) (العدد المستفيد من الدورة التدريبية 80 مرأه).
- تم تنفيذ دورات تدريبية للنساء والفتيات في مجالات زيادة الوعي التقني.
- تم التعاون مع عدد من الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني الفاعلة في مجال المرأه في تقديم الدعم التكنولوجي .
- أما فيما يلي التصدي للنعف ضد النساء والفتيات في مجال التكنولوجيا فقد قامت وزارة الاتصالات والتحول الرقمي - جهاز تنظيم الاتصالات والبريد بإتخاذ العديد من الإجراءات والتدابير اللازمة لذلك منها:

- المشاركة في صياغة وإعداد قانون مكافحة جرائم المعلوماتية لسنة 2018م.
- الحث علي تعديل قانون جرائم المعلوماتية للعام 2020م ليتماشى مع المستجدات التي طرأت في الساحة من جرائم الكترونية ضد النساء والفتيات .
- المشاركة في التحديث الأخير لقانون جرائم المعلوماتية بعد الأحداث الأخيرة التي شهدتها البلاد لمواكبة مستجدات المرحلة.
- تم عقد العديد من ورش العمل والسمنارات في هذا الصدد.
- تم توزيع العديد من المنشورات للتوعية بالجرائم الإلكترونية.
- قامت الدولة بإحكام عملية بيع وإستبدال شرائح الهاتف السيار بشقيها العادية والإلكترونية للحد من الجرائم الإلكترونية.

الاجهزة الوطنية الحالية والتدابير التي اتخذت علي مدي الخمس السنوات الماضية لإنشاء هذه الاجهزة او تعزيزها .

### الالية الوطنية الحالية المستخدمة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

الادارة العامة للمرأة بوزارة التنمية الاجتماعية -هي الالية المعنية التي تعمل في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والتي تعتبر نقطة الارتكاز لعمل المرأة في السودان وايضاً نقطة الاتصال للمنظمات الاقليمية والدولية المعنية بالمرأة ومناطق بها وضع السياسات والاستراتيجيات المعنية بالمرأة وتعمل كجسم تنسيقي لأنشطتها في مختلف القطاعات بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة ومن مهامها واختصاصاتها التي تضمن تحقيق المساواة بين الجنسين وحشد الجهات المعنية لتحقيق المشاركة الفاعلة والاندماج المتوازن وصولاً للتنمية والاستقرار والسلام من خلال تعزيز دورها ودعمها وتمكينها للقيام بوظائفها بتنمية قدراتها ومهارتها. ومن مهام الادارة العامة للمرأة " وضع الاستراتيجيات والسياسات والخطط والبرامج القومية المعنية بتنمية المرأة والأسرة ومتابعة تنفيذها مع الآليات المعنية على مستوى المركز والولايات" ، بجانب " رعاية حقوق المرأة والطفل ومحاصرة كافة أشكال العنف ضد المرأة والطفل" ونسبة للمتغيرات التي حدثت في المجتمع وكذلك علي المستوى الاقليمي والدولي تم رفع مقترح برفع الالية الي مجلس اعلي للمرأة .

## الآليات والأدوات الأخرى التي استخدمت في الخمس سنوات الماضية لتعميم المساواة بين

### الجنسين علي مستوى القطاعات .

- بذلت مجهودات مقدرة لإنشاء لبعض الآليات في الوزارات القطاعية وتفعيل البعض منها خاصة علي مستوى ال 18 ولاية ومن مهام وإختصاص الآليات:
- 1- المشاركة في اعداد السياسة القومية لتمكين المرأة وتنفيذ الخطة التشغيلية .
  - 2- ادماج النوع الاجتماعي في السياسات والخطط والبرامج
  - 3- توسيع مشاركة المرأة في كافة المجالات لتكون فاعلة في التغيير الاجتماعي المنشود علي المستوي القطاعي والولائي.
  - 4- تعزيز حقوق المرأة وبناء وحفظ السلام والتوعية الصحية وتمكينها.
  - 5- تنفيذ الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة والاهداف ذات الصلة .
  - 6- توحيد وتنسيق الجهود في مجال تنمية المرأة .
  - 7- حماية المرأة من القضايا التي تفضي الي العنف وابرار دورها في التعايش السلمي.
  - 8- بناء قاعدة بيانات وتحليل المعلومات في كافة مجالات أنشطة المرأة وتطوير ودعم البحوث والدراسات في مختلف مجالات العمل النسوي
  - 9- الإشراف على التنظيمات والمنظمات والهيئات الاتحادية القومية في مجال المرأة . والمتابعة والتقييم لإنفاذ برامج ومشروعات المرأة
  - 10- حفظ وبناء السلام وتنفيذ قرار مجلس الامن 1325.

## التدابير التي اتخذتها المؤسسة الوطنية لحقوق الانسان لمعالجة انتهاكات حقوق المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين

### المفوضية القومية لحقوق الانسان:

انشأت مفوضية قومية لحقوق الانسان وتتكون من 15 عضواً تختص بمراقبة الحقوق والحريات الواردة وتتلقى الشكاوي حول الإدعاءات بالانتهاكات الخاصة بحقوق الانسان والحريات ويعول علي المفوضية حماية حقوق الانسان في السودان **ومن أهم المعالجات التي تمت :**

- تقديم توصيات بضرورة عدم الافلات من العقاب في الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد النساء .
- عقد ورش عمل وندوات ودراسات في مواضيع مختلفة بشأن حقوق المرأة وتقديم توصيات بناء عليها .
- ظلت المفوضية في حالة يقظة تجاه الانتهاكات ذات الصلة بالنساء ، وقد اصدرت عدد من التصريحات والمخاطبات بشأن انتهاكات تعرضن لها بعض النساء .
- وفي سياق الحرب التي شنتها مليشيات الدعم السريع ضد الدولة والمواطن طالبت المفوضية القومية لحقوق الإنسان باتخاذ تدابير فورية بشأن حماية النساء من جميع أشكال العنف وبخاصة العنف الجنسي، وقد اصدرت عدد من التصريحات ذات الصلة بالعنف الجنسي المرتكب في عدد من مناطق النزاع في الخرطوم ودارفور .
- رصد أشكال اخرى من العنف والتمييز ضد المرأة وتطالب الجهات المعنية باتخاذ تدابير عاجلة لمعالجتها وحماية حقوق المرأة
- أتاحت منصة للحوار بين جميع اصحاب المصلحة في عدد من القضايا ذات العلاقة بحقوق النساء في السودان.

## المجتمعات المسالمة التي لا يهمل فيها احد

### مجالات الاهتمام الحاسمة

المرأة والنزاع المسلح

الحقوق الانسانية للمرأة

الطفلة الانثى

الاجراءات التي اتخذت في السنوات الخمس الماضية لاقامة السلام والحفاظ وتشجيع المجتمعات المسالمة التي لا يهمل فيها احد من اجل التنمية المستدامة وتنفيذ جدول اعمال المرأة والسلام والامن.

تم التركيز علي الفقرات الاتية :

- اعتماد / او تنفيذ خطة عمل وطنية معنية بالمرأة والسلام والامن
  - دمج الالتزامات الخاصة بالمرأة والسلام والامت في اطر السياسات والتخطيط والرصد الرئيسية علي المستوي الوطني وفيما بين الوزارات
  - استخدام استراتيجيات الاتصال بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي لانكفاء الوعي بجدول اعمال المرأة الامن السلام
- اعتبر السودان أمن وسلام المرأة أولوية وطنية وقد سبق وضع الخطة الوطنية للقرار (1325) مجهودات إنعكس ذلك في سياساته المنفذة علي كافة الأوجه الإجتماعية والثقافية والسياسية ، ووضع السودان خطة وطنية علي جميع المستويات للمرأة الامن السلام في العام 2020 وتم تمديد المرحلة الثانية من الخطة من 2020- 2024 يهدف السودان لدعم ومشاركه المرأة في عمليات حفظ وبناء السلام في مختلف المجالات وضرورة الاستجابة للحالات الانسانية والاستجابة للطواري علي جميع المستويات، ادت الظروف التي اوجدتها النزاعات المسلحة في بعض ولايات السودان الي ارتفاع معدلات العنف ضد المرأة وزاد الامر سواء بعد تمرد مليشيات الدعم السريع علي الدولة السودانية وارتفاع معدلات العنف والانتهاك من اغتصاب وتحرش وقتل ونهب واحتلال للمنازل الأسر ، فاصبحت كثير من النساء والفتيات بلا مأوي ووضع اقتصادي متردي وفي بعض الاحيان نزوحاً وسعياً لاماكن امنه .

ولوحدة مكافحة العنف ضد المرأة والطفل اليات علي مستوي الولايات ومن اهم الاجراءات التي تمت:

- وضع مسودة قانون لمكافحة العنف ضد المرأة في العام 2022
- دليل الاجراءات القياسية لرصد الانتهاكات والتدخلات والاجراءات الصحية للزمة وللوحدة فروع بولايات السودان ال 18 ايضا عملت وزارة الداخلية علي انشاء وحدات لحماية المرأة والطفل والبلاغات عبر خطوط اتصال مباشرة تعمل الادارة علي المستوي القومي للدولة عبر اداراتها الولائية علي رصد الاوضاع وتحديد الاحتياجات للزمة للاسرة التي يحدث فيها انتهاكات ضد كرامة النساء ومن المؤكد ان الذي تقوم به مليشيات الدعم السريع المتمردة من انتهاكات لامر مخزي ووصمة عمار في جبين الانسانية .

الإجراءات التي اتخذت في السنوات الخمس الماضية لزيادة قيادة المرأة وتمثيلها ومشاركتها في منع نشوب الصراعات وحلها علي مستويات صنع القرار في حالات النزاع. تم التركيز علي الجوانب الاتية:

- وضع واعتماد تنفيذ خطة وطنية عالية التأثير بشأن تنفيذ قرار 1325
- أولت الحكومة اهتماماً كبيراً بالمرأة لاسيما المرأة في مناطق النزاعات و سعت للارتقاء بأوضاعها تقديراً للدور الرئيسي والمهم كشريك أصيل في بناء المجتمع وصونه والحفاظ على تقدمه وتماسك نسيجه الاجتماعي وجاء الاهتمام لتفعيل دورها في عملية فض النزاعات وإحلال السلام ، ونشر ثقافته ، وإشراكها في البرامج التنموية متسقاً مع الدساتير والقوانين الوطنية التي عززت جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية
- وقد شكل قرار مجلس الأمن 1325 الصادر عام 2000 بشأن “ المرأة والأمن والسلام ” وما تلاه من قرارات مكملة، نقطة تحول حاسمة في تناول قضايا الأمن والسلام خلال وبعد النزاعات المسلحة وقد سبق وضع الخطة الوطنية للقرار (1325) مجهودات إنعكس ذلك في سياساته المطبقة علي كافة الأوجه الاجتماعية والثقافية والسياسية.

■ وتم اتخاذ المزيد من التدابير والإجراءات لتعزيز مشاركتها في كافة مستويات صنع القرارات والمشاورات الخاصة لعملية بناء وحفظ السلام وفض النزاعات وحلها وتوفير الحماية القانونية لضحايا النزاعات المسلحة عند التوطين وإعادة التأهيل والإدماج مع مراعاة الاحتياجات الضرورية لهم. واستجابة لذلك تبنت الدولة القرار 1325 و إنشاءات لها آلية وطنية علي مستوى المركز والولايات ووضعت لها خطة عمل وطنية بمشاركة شركاء التنمية ولجنة دائمة تضم جميع الجهات ذات الصلة والخبراء والجامعات والمراكز البحثية ومنظمات المجتمع المدني، لإحكام التنسيق والشراكات بجانب تنظيم برامج لتأهيل وبناء القدرات وانطلاقاً من التزام حكومة السودان تم وضع خطة وطنية للمرأة الامن والسلام في العام 2020 وتم تمديدها حتي العام 2024.

الاجراءات المتخذة في السنوات الخمس الاخيرة لتعزيز المساواة القضائية وغير القضائية عن انتهاكات القانون الانسان الدولي وانتهاكات حقوق الانسان للنساء والفتيات في حالات النزاعات المسلحة

تم التركيز علي الاتي :

- اولاً : تنفيذ إصلاحات قانونية وسياسية لتدارك انتهاكات حقوق النساء والفتيات ومنعها
- أكد الدستور والتشريعات على حماية الدولة لحقوق المرأة كما ورد في الإتفاقيات الدولية والإقليمية التي صادق عليها السودان وتضمن حقوقها في جميع المجالات وتعزيزها من خلال التمييز الإيجابي، وأن تعمل الدولة على محاربة العادات الضارة التي تقلل من كرامة المرأة ووضعيتها،
- على صعيد الإلتزامات الدولية صادق السودان على إتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة 1984م في العام 2021م، والسعي لتكملة إجراءات المصادقة على إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لسنة 1979م.

تم تعديل القانون الجنائي لسنة 1991 في العام 2015 بإضافة فصل كامل عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية. واعتبر الاغتصاب جريمة حرب بموجب التعديل وعدلت العقوبة الي الاعدام في تعديلات القانون الجنائي لسنة 2020 وبذلك تم إصباغ مزيد من الحماية للمرأة فى النزاعات المسلحة كما تم صياغة مشروع قانون مكافحة العنف ضد المرأة للأجازة .

بالإضافة لإدراج مواد الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب التي نصت عليها اتفاقيات جنيف الأربع بالقانون الجنائي لسنة 1991، نص قانون القوات المسلحة لسنة 2007 المعدل لسنة 2013 على الجرائم التي ترتكب أثناء العمليات العسكرية كجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجريمة الإبادة الجماعية وأكد على المسؤولية الفردية في حالة المحاسبة عن هذه الجرائم . كما نص على حماية المدنيين والمنشآت المدنية في أوقات النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية. أما قانون الطفل لسنة 2010 فقد شدد العقوبة على مرتكب جريمة الاغتصاب ضد الأطفال .

تطبيقاً لمبدأ سيادة حكم القانون والقضاء على الإفلات من العقاب أصدر النائب العام لجمهورية السودان قرارات بتكوين لجان للتحري والتحقيق في القضايا المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الانساني وتضم وكلاء نيابة وممثلي من منظمات المجتمع المدني.

تم نشر وحدات حماية الأسرة والطفل متضمنة نيابات متخصصة بجميع ولايات السودان. تم التوقيع علي الاتفاق الاطاري المشترك بين الحكومة السودانية ومكتب الممثل الخاص للأمم العام للأمم المتحدة في مارس 2020 بنيويورك لمكافحة العنف الجنسي في مناطق النزاع ، كما تم تشكيل الآلية الوزارية لتنفيذ الإتفاق.

- وضعت الدولة الإستراتيجية القومية لمكافحة العنف ضد المرأة 2015 -2030.



- ولأجل إنفاذ أجندة المرأة الأمن والسلام تمت اجازة الخطة الوطنية للقرار 1325 من قبل مجلس الوزراء في العام 2020م والتأكيد عليها في الدستور الفصل الخامس عشر المتعلق بقضايا السلام في المادة 3/68 وادراجه ضمن البنود الأساسية لإتفاقية سلام السودان 2020م مما يؤكد حرص الدولة واهتمامها البالغ بقضايا المرأة. كما تم تشكيل لجنة وزارية لإنفاذ القرار.
- تمت إجازة وثيقة اجراءات العمل القياسية الموحدة والمشاركة للتصدي والإستجابة لحالات العنف المبني علي النوع في السودان كوثيقة قومية في 17 فبراير 2020.
- تعزيز القدرات المؤسسية، بما في ذلك نظام العدالة وآليات العدالة الإنتقالية حسب الإقتضاء، في أثناء الصراع والإستجابة للأزمات.
- انشاء السودان مفوضية العدالة الانتقالية في السودان 2021م.
- وافق السودان على التوصيات الصادرة عن آلية المراجعة الدورية الشاملة بتعزيز نظام العدالة الإنتقالية وآلياتها ويشرع في تنفيذ تلك التوصيات .
- اتخاذ تدابير لمكافحة إنتاج المخدرات غير المشروعة واستخدامها والإتجار بها
- جرمت التشريعات السماوية تناول المخدرات والمسكرات وتداولها والإتجار فيها وفي الشريعة الإسلامية ساوى كثير من الفقهاء بين تناول الخمر المحرم وبين تناول المخدرات لاتحاد العلة بينها وهى ذهاب العقل والنصوص القرآنية صريحة في تحريم الخمر والمسكرات
- أول قانون صدر في السودان لمكافحة المخدرات هو قانون الحشيش والأفيون لسنة 1924م المادة 4 (1) منه جرمت زراعة وتصنيع وبيع وحياسة الحشيش والأفيون وتصديره واستيراده ونقله عبر المواني السودانية ، كذلك المادة 4(2) جرمت تدخين الحشيش والأفيون، أما العقوبة لصور التعامل في الحشيش الواردة في المادة (4) فكانت السجن مدة لا تتجاوز عام أو الغرامة أو العقوبتين معا .

- تم تعديل المادة (7) من قانون الحشيش والأفيون لتقرأ 7 (1) كل مالك أو حارس أو مدير أو مسئول عن مطعم أو مقهى أو مكان مشابه يؤمه الجمهور يخالف المادة 4 أو يحرض أو يسمح بمخالفة في ذلك المطعم أو المكان يعاقب بالإعدام أو بالسجن مدة لا تقل عن عشر سنوات ولا تزيد عن عشرين سنة.
- قانون المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1994م وهو الساري حالياً وجاء تعديلاً لقانون 1924م الذي فيه تم تعديل المادة (4) لتقرأ كما يلي 4(أ) كل شخص يخالف البند (1) من هذه المادة يعاقب بالإعدام أو السجن لمدة لا تقل عن عشرة سنوات ولا تزيد عن عشرين سنة .
- 4 (ب) كل شخص يخالف البند (2) أو (3) يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن ثلاث سنوات ولا تزيد عن سبع سنوات .
- **إتخاذ تدابير لمكافحة الإتجار بالنساء والأطفال**
- جرم قانون الإتجار بالبشر لسنة 2014 الإتجار بالأشخاص بموجب المادة (1/7)، وفي تعديل القانون الأخير لسنة 2021 الفقرة (ب) نص على فقرة خاصة بالأطفال بأن من يقوم بتجنيدهم أو نقلهم أو ترحيلهم أو إيوائهم أو استقبالهم بغرض الإستغلال يعد مرتكباً لجريمة الإتجار بالبشر كما ذهب لعدم الإعتداد برضا الضحية.
- أختص القانون المرأة والطفل إذ جعل العقوبة مشدده لهذه الجريمة إذا كان المجني عليها أنثى أو طفل لم يبلغ الثامنة عشرة أو معاق وذلك بالمادة (2/9) (ب)،
- تكفل القوانين السارية الحماية للأطفال، حيث ينص على السجن لمدة تتراوح من 5 إلى 20 سنة، ويجيز القانون عقوبة الإعدام إذا كان الضحية طفلاً أو امرأة أو من ذوي الإعاقة و(في حالة الإتجار الخطر)، وإذا مات الضحية، وهذه العقوبات مساوية لعقوبات الجرائم الأخرى الخطيرة، مثل الاغتصاب .
- جرم القانون الجنائي السوداني خطف وبيع ونقل أعضاء الأطفال بموجب المادة (45/أ) منه ؛ ويعاقب على مخالفتها بالإعدام أو السجن لمدة لا تتجاوز عشرين

سنة مع الغرامة بموجب المادة (86/هـ) . وفى المادة (45/ب) جرم إغتصاب الأطفال و عاقب عليه بالإعدام أو السجن لمدة لا تتجاوز العشرين سنة مع الغرامة بموجب المادة (86/ب).

- أصدر وزير العدل قراراً بالرقم (2) 2014م بتأسيس نيابة مكافحة الاتجار بالبشر بولايات شرق السودان والتي تشترك في الحدود مع مصر ، اريتريا ، أثيوبيا ، جنوب السودان ، و هنالك عدد من القضايا تمت معالجتها بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة مثل معتمدية اللاجئين التابعة لوزارةالداخلية ومنظمة الهجرة الدولية (IOM)
- أيضاً شكلت بموجب القانون ووفقاً للمادة (4) لجنة وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر تضم الجهات ذات الصلة. وهنالك تواصل مع الشركاء الاقليميين والدوليين في اطار التدريب وبناء القدرات لان الظاهرة ظاهرة دولية ترتبط بزيادة معدلات الفقر في الدول المهاجر منها والاصل هم ضحايا عصابات الاتجار والقضية هي في الاصل قضية اجتماعية كذلك عبر الشراكات تعمل اللجنة الوطنية علي توفير نظم المعلومات الحديثة ، وتقدم اللجنة تقرير دوري عن الاوضاع وقضايا جريمة الاتجار وتستقبل كل الاستفسارات بكل مهنية.

### الاجراءات المتخذة في السنوات الخمس الاخيرة للقضاء علي التمييز ضد حقوق الاطفال الاناث

ظلت الأمانة العامة للمجلس القومي لرعاية الطفولة تعمل في أطر متعددة تتعلق بالسياسة الاجتماعية للحماية وما تقضية التشريعات والمنظمة العدلية كما انها اهتمت بتطوير العلاقات الايجابية مع الشركاء الدوليين والوطنيين فضلاً عن تقوية الأطر الهيكلية مع الوزارات ذات الصلة بجانب انها حاولت تقوية العمل مع الجهات الاكاديمية والمهنية لتعزيز البحوث في اطار ترقية العمل

في حق الطفولة وايضاً الميزانية المخصصة للعمل في حق الطفولة ليس كافيةوهناك جهود  
لمنصرة برامج الطفولة الصحية والتعليمية والمعاشية .

بناء علي مصادقة السودان للاتفاقية الدولية لحقوق الطفل بذل مجهودات لموائمة التشريعات الوطنية  
وخاصة قانون الطفل 2010 لموائمة مع الاتفاقية الدولية وذلك بمراجعة القانون لسد الثغرات  
والفجوات ولكن لم يري القانون الجديد النور ايضاً تمت تعديلات في القانون الجنائي 1991 تعديل  
2020 باضافة المادة 141 خاصة بتجريم تشيه الاعضاء التناسلية للانثي بجانب اجازة الاستراتيجية  
القومية لزواج الطفلات .

خلال الحرب الدائرة التي شنتها مليشيات الدعم السريع المتمردة علي المواطن السوداني وعلي البلد  
تأثر الاطفال بهذا الوضع لدرجه كبيرة جدا وذلك بانتهاك منازل اسرهم وتشريد الاطفال وقتلهم شهد  
أطفال البلاد كل انواع الانتهاكات الجسمية منذ 15 ابريل 2023م حيث استباحت مليشيا الدعم  
السريع المتمردة منازل الاسر الحاضنة لهؤلاء الاطفال طيلة ايام الحرب حتي الآن خصوصاً في  
ولاية الخرطوم واقليم دارفور وكردفان وقد تأثر الاطفال بإفرازات النزوح في الولايات الامنة الأخرى .

## الحفاظ علي البيئة وحمايتها واصلاحها

مجالات الاهتمام الحاسمة

الحقوق الانسانية للمرأة

المرأة والبيئة

الطفلة الانثي

الاجراءات المتخذة في السنوات الخمس الماضية لدمج المنظور الجنساني والشواغل ذات الصلة في السياسات البيئية بما ذلك التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من اثارها والحفظ علي التنوع البيولوجي

بالتركيز علي النقاط التالية:

- دعم مشاركة المرأة وقيادتها في ادارة البيئة والموارد الطبيعية وحوكمتها
- زيادة وصول المرأة الي الاراضي والمياه والطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية والتحكم فيها
- تعزيز وصول المرأة الي الهياكل الاساسية المستدامة الموفرة للوقت والعمالة
- اتخاذ خطوات لضمان استفادة المرأة بشكل متكافئ من الوظائف اللائقة في الاقتصاد

الاخضر

يواجه السودان مجموعة واسعة من التحدّيات البيئية والسياسية والمناخية التي تتطلّب معالجتها نهجاً شاملاً وجامعاً يركّز على حلّ الصراعات، وبناء نظام قوي للحوكمة، وتعزيز مرونة البلاد المناخية. سيحتاج السودان إلى دعم للوصول إلى الصناديق الدولية للصدود في وجه تغيير المناخ والتكيف معه للتخفيف من آثار تغيير المناخ والصراع. وفي الوقت عينه، ستحتاج المجتمعات إلى تمكينها للتكيف مع التغيرات البيئية من أجل ضمان الاستقرار في مواجهة التحدّيات البيئية.

من شأن الاستثمار في أنظمة الإنذار المبكر وبناء قدرات المجتمع أن يمكّن المواطنين من الاستجابة بفعالية للتهديدات المناخية، ما يقلل من الخسائر في الأرواح والممتلكات. علاوة على ذلك، يعدّ تعزيز التعليم ورفع الوعي حول البيئة مسألة ضروريّة لحماية الموارد الطبيعية في السودان والتشديد على دور كل مواطن. وينبغي على منظمات المجتمع المدني والمدارس ووسائل الإعلام أن تتعاون لنشر الوعي حول الممارسات المستدامة، وضمان مشاركة الجميع

في الحلّ. وتعدّ مشاركة المواطنين الفعالة في الإدارة البيئية وحلّ النزاعات حقاً ومصدراً للمرونة في الوقت نفسه. فالمجتمعات المتمكّنة مجهزة بشكل أفضل للتكيف مع التغيّرات البيئية، ما يضمن في نهاية المطاف الاستقرار في مواجهة التحديات البيئية. تُعتبر مبادرات الإصلاح البيئي والممارسات المستدامة أمراً مهماً لإصلاح الأضرار التي لحقت بالنظم البيئية ويمكن أن تعزّز الاستدامة على المدى الطويل. وتشمل الخطط برامج إعادة التشجير، وجهود الحفاظ على التربة والمياه، وممارسات الزراعة المستدامة والرعي.

يواجه السودان مجموعة معقّدة من التحديات التي تتطلّب انتباهاً عاجلاً. لقد تسببت الحرب في أزمة إنسانية حادّة تؤدّي إلى تداعيات بيئية غير مسبوقة. وبالإضافة إلى طيف تغيّر المناخ الذي يلوح في الأفق، لقد عرض تزعزع أطر إدارة الموارد بشكل عام السودان لخطر مواجهة كارثة بيئية. وتتخطّى الخسائر البيئية الناجمة عن الصراع المخاوف المباشرة إذ تتغلغل في النظم البيئية الضعيفة وتفاقم تأثر السودان بتغيّر المناخ. وقد ساهمت الممارسات غير المستدامة، مثل زيادة معدّلات قطع الأخشاب، إلى جانب فقدان الأراضي الزراعية والنزوح الداخلي، في زيادة إزالة الغابات والتصحرّ وانحلال التربة، بالإضافة إلى الصراعات المحلية.

**الاجراءات التي اتخذت في السنوات الخمس الماضية لدمج المنظورات الجنسانية في السياسات**

**والبرامج للحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة علي التكيف البيئي والمناخي.**

**بالتركيز علي النقاط التالية :**

- دعم مشاركة النساء وقيادتهن بما في ذلك النساء المتضررات من الكوارث ، في الحد من مخاطر الكوارث وسياست وبرامج ومشاريع القدرة علي التكيف المناخي والبيئي
- تعزيز قاعدة الادلة وزيادة الوعي بشأن تعرض النساء والفتيات بشكل لا يتناسب لمواجهة اثر تغيّر المناخ والتدهور البيئي والكوارث
- تعزيز وصول المرأة في حالات الكوارث الي خدمات ، مثل مدفوعات الاغاثة والتأمين ضد الكوارث والتعويضات

يعمل المجلس الاعلى للبيئة والموارد الطبيعية علي حماية البيئة والتنمية المستدامة وتم تكوين المجلس الأعلى للبيئة والموارد الطبيعية ليكون الجهاز المنسق بين الوزارات والأجهزة التنفيذية

المختلفة علي المستوي الاتحادي والولائي فيما يتعلق بإدارة شؤون البيئة و الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية تحت رئاسة رئيس مجلس الوزراء ومن مهامها إعداد السياسات والتشريعات والتخطيط الاستراتيجي لصون وتحقيق التنمية المستدامة لموارد البلاد الطبيعية.

يضطلع المجلس ايضا بمسؤولية الاشراف علي ومتابعة تطبيق والالتزام بسياسات وتشريعات الدولة لحماية البيئة بالتنسيق مع الأجهزة التنفيذية المعنية علي المستوي القومي والولائي بالإضافة لتشجيع ودعم التعاون الدولي وتنسيق المشاركة في الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية في مجال البيئة والاستفادة من الآليات والترتيبات الدولية والاقليمية المختلفة للتمويل وتبادل المنافع التقنية في هذا المجال. وفي إطار البناء الهيكلي لمؤسسات الدولة تم إصدار قانون المجلس وذلك بتوحيد مجالس البيئة 2020: تم توحيد مجالس البيئة حسب قانون التعديلات المتنوعة 2020 حيث شمل الضم (المجلس القومي للبيئة -المجلس القومي للسلامة الاحيائية- المجلس القومي للتصحر- المجلس الأعلى للبيئة).

رغم المجهودات التي قام بها المجلس الا ان هنالك عدد من التحديات متمثلة في الاتي:

- الفقر والأمن الغذائي
- الطاقة الجديدة والمتجددة
- التلوث والصحة العامة
- التغير المناخي
- النزاعات المسلحة
- التصحر
- فقدان التنوع الحيوي

يعدّ السودان من الدول الأكثر عرضة لتغيّر المناخ ويشكّل ارتفاع درجات الحرارة، وعدم انتظام هطول الأمطار الموسمية، وفترات الجفاف الطويلة، والفيضانات المتكرّرة، تهديدات متزايدة للبيئة والمجتمع البشري على حدّ سواء. وعلى الرغم من الجهود المبذولة للتخفيف من هذه الظواهر، فقد زاد الصراع الأخير في السودان لقد خلّفت الحرب مشهداً كئيباً من الدمار إذ شكّلت كارثة على الاقتصاد

الهشّ في الأساس وزادت من انعدام الأمن الغذائي، حيث يعاني 42 في المئة من سكان السودان انعداماً حاداً في الأمن الغذائي على مستويات عالية وقد ارتكبت ميليشيات الدعم السريع جرائم وانتهاكات تصل إلى مستوى الإبادة البيئية، مثل التدمير المتعمّد للمنشآت النفطية، وإتلاف النظم البيئية الأساسية، والتعدّي على البنية التحتية لإمدادات المياه والصرف الصحي. يُظهر السودان علامات واضحة على قابلية التأثر بتغيّر المناخ.

لقد أثر تقاطع تغيّر المناخ مع الصراعات الطويلة الأمد بشكل كبير على الإنتاج الزراعي على مرّ السنين. وقد أدى الصراع في مناطق مختلفة من البلاد إلى نقص الغذاء، وانخفاض الإنتاجية الزراعية، وتقلص المساهمات في نمو الناتج المحلي الإجمالي علاوة على ذلك، تعرّضت البنية التحتية الحيوية، مثل الطرق والجسور وأنظمة الري وشبكات الطاقة، لأضرار كبيرة أو دمار بسبب الصراعات، ما قيّد الأنشطة الاقتصادية إلى حدّ كبير.

وفي الوقت نفسه، يمكن أن يُعزى انخفاض إنتاجية القطاع الزراعي إلى ارتفاع درجات الحرارة، والأمطار غير المتوقّعة، والجفاف المتكرّر وتدمير التربة وعدم كفاءة البنية التحتية للريو هذا يعني موجات حرّ شديدة تؤثر في سبل عيش المزارعين وزيادة التبخر وإجهاد مائي هائل، ما يجعل من بعض المناطق المنتجة في السابق غير صالحة للزراعة. وسيعرّض انخفاض مستويات هطول الأمطار وفترات الجفاف الطويلة الإنتاجية الزراعية والأمن المائي والغذائي إلى مزيد من الخطر.

لقد خلّف تغيّر المناخ والتدهور البيئي بالفعل آثاراً عميقة على المجتمع السوداني في مختلف قطاعاته. ففي العامين 2021 و2022 على سبيل المثال، شهد السودان فيضانات شديدة أودت بحياة أكثر من 146 شخصاً وإصابة 122 آخرين، كما ألحقت أضراراً بالبنية التحتية، وشرّدت مئات الآلاف وقد تحمّل سكان الريف العبء الأكبر من هذه الآثار. وقد أثر الجفاف وعدم انتظام هطول الأمطار في المزارعين والرعاة في الريف، ما أدّى إلى تدهور النظم البيئية الطبيعية، والحدّ من الوصول إلى المراعي الأساسية، والتسبب في خسائر في الماشية. وقد تأثرت الفرص الاقتصادية المتاحة للمرأة بشكل خاص، بسبب تعطيل الأنشطة الزراعية والرعية التقليدية. إذ كثيراً ما تنخرط النساء في العمل غير مدفوع الأجر وفي زراعة الكفاف، مع محدودية فرص وصولهن إلى الأراضي والتكنولوجيات والمعلومات.



## المؤسسات الوطنية والاجراءات

### الاستراتيجية الوطنية للمرأة وموائمتها مع اهداف التنمية المستدامة :

تبنيت الدولة السياسة القومية لتمكين المرأة والتي اجيزت في العام 2007 وتشمل عدة محاور مختلفة وتتوائم محاور هذه السياسة المتمثلة في ( التعليم - التمكين الاقتصادي - الطفلات - الحقوق الانسانية للمرأة -السلام وفض النزاعات - الصحة والمشاركة السياسييه والمرأة في مواقع اتخاذ القرار ) مع اهداف التنمية المستدامة خاصة الهدف الخامس المعني بالمساواة بين الجنسين وغايته ، ونسبة للتطور الذي حدث علي المستوي الوطني والاقليمي والدولي تم تقديم مقترح للاسكوا لدعم السياسة وتطويرها لسياسة النوع الاجتماعي في السودان .

تعمل كل الآليات الرسمية وفق الأهداف التنمية المستدامة وإعلان منهج عمل بكين وفق خطة سنوية لكل آلية ويظهر محور المرأة والفتيات وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة بمؤشرات عمل تحقق أهداف الخطة أو الإستراتيجية وتتشارك الآليات الرسمية وضع السياسات العامة لها مع كل آليات الدولة الأخرى بهدف تكامل السياسات بكل المهام والإختصاصات المعنيه بكل آلية للوصول إلى سياسية عامة للدولة تحتوي وتتضمن كل مسؤوليات الدولة تجاه فئات المجتمع بصورة شاملة وهذا التكامل يؤدي إلى إستقلال الأمثل لموارد الدول لتوجيه بإحكام نحو الخدمات العامة والميزانيات التي يتم إجازتها للدولة وتتضمن كل فئات المجتمع فبنود ميزانية للخدمات والخدمات يستفاد بصورة شاملة مع الإشارة أن الخدمات الخاصة بالنساء مدرجة في بناء الخطط والإستراتيجيات والسياسات لكل القطاعات.

تنشط منظمات المجتمع المدني في السودان في تقديم الكثير من الخدمات المجتمعية المختلفة مثل الصحة والتعليم و بناء القدرات والتوعية المجتمعية واصبح لها حضور ملحوظ وتأثيره في حياة الناس علي كافة المستويات و في اطار الاحداث الاخيرة في السودان كان لمنظمات المجتمع المدني دور حيوي في معالجة افرزات الحرب من فقر ونزوح وتدهور بيئ و تراجع الخدمات العامة التي تقدمها

الحكومة لذا لابد من اعادة التفكير بصورة موضوعية واستراتيجية في الدور الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني لسد فجوة الخدمات و اذكاء لروح التطوع في المجتمع .

ابرزت الاستراتيجية القومية ربع القرنية 2020-2027 التصاعد في ادوار المجتمع المدني بكل تكويناته الحديثه لارساء المقومات الداعمة لقيام مجتمع المعرفة التقنية والابداع العلمي وهنالك تحديات تحد من تقديم اسهامات المجتمع المدني للتنمية علي النحو المأمول منها ومنها:

#### • توفير التمويل

• تعقيد اجراءات الاتفاقات الفنية للمشروعات مع الجهات المختصة.

• ضعف مفهوم العمل الطوعي في المجتمع .

ان ظهور جيل جديد مستوعب باهمية العمل الطوعي بالسودان وقادر علي توظيف العلاقات التي توفرها تكنولوجيا التواصل الحديثه و توظيف العلوم الحديثه لخدمة المجتمع سيسهم في خلق انتقاله نوعية للعمل الطوعي في السودان وسيسهم بشكل ملحوظ في خلق التحول الكبير في مستقبل التنمية في السودان

هنالك انخراط لاعداد كبيرة من النساء في اعمال طوعية متميزة ومؤثرة فى قطاع واسع من المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية (ريادة الاعمال في اتجاه التنمية الاجتماعية ) و المجالات الخدمية الاخرى ( مجالات التوعية المجتمعية , فض النزاعات و المساهمة في تعزيز المشاركة السياسية ) .

#### المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص:

تستند المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص السوداني إلى الإلتزام بالعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية الاجتماعية ولا يزال الإلتزام أخلاقي قيمي.

تدخلات القطاع الخاص كافية واضحة ومميزة في المجالات الأتية:-

1- حقوق الإنسان

2- العمل الاثق والتوظيف

3- التدريب وبناء القدرات

4- البيئة

ويعمل القطاع الخاص تحت قواعد السلوك الذاتي الذي يمتثل إلى القوانين والمعايير الأخلاقية وقيم المجتمع.

هنالك تحديات تحول دون الإستثمار الأمثل للمسئولية المجتمعية للقطاع الخاص منها.

- وضوح مفهوم المسئولية المجتمعية للقطاع الخاص.
- التخطيط الجيد لأنشطة المسئولية المجتمعية مع المؤسسات الرسمية وغير الرسمية.
- مراجعة القوانين الخاصة بضبط عمل الشركات والحفاظ على البيئة المحلية.
- توفير الحوافز من خلال تسهيل إجراءات للشركات الأكثر دعم للمجتمعات.
- التنسيق المستدام مع المؤسسات الرسمية لتنفيذ البرامج والخطط في مجالات خفض الفقر والتوعية والتنمية والخدمات.

### المنظمات الإقليمية والدولية:

دور المنظمات الإقليمية والدولية يتمثل في التعاون الإستراتيجي للإسراع في عجلة التنمية الوطنية بغرض الحد من النزاعات والأزمات المحلية كذلك لها دور كبير في الحفاظ على التراث الوطني من خلال التعاون مع الجهات الوطنية المعنية بحفظ الهوية والقيم المجتمعية ودعم مراكز الأبحاث في محاربة الفقر وتطوير الإنتاج الزراعي والحيواني.

في ظروف الحرب التي يعيشها السودان نتيجة لتمرد مليشا الدعم السريع الإرهابية كان للمنظمات الإقليمية والدولية دور في الدعم الإنساني والإنمائي للمناطق المتأثرة بالحرب حيث تم تقديم عون إنساني إغاثي من منظمات الإقليمية والدولية تمثل في مواد غذائية وصحية وتهيئة المراكز النزوح، ورغم هذا الدعم إلا أنه كان دون الطموح المحدودية بدعم الذي قدم.

أيضاً تلاحظ أن بعض المنظمات الإقليمية والدولية قد إتخذت قرار بعدم التعامل مع المؤسسات الرسمية مما أثر على تنفيذ الكثير من الخطط والبرامج الإنسانية والتنمية وهذا يمثل تدخل سياسي في الوضع الداخلي السوداني في الوقت الذي يتمم عليها تقديم دورها كاملاً عبر أجهزة الدولة التي تعترف بها من قبل مؤسسات المجتمع الدولي.

### دور المؤسسات الرسمية:

تعمل المؤسسات الرسمية وفق اللوائح وضوابط الخدمة المدنية في السودان (قانون العمل 1997م) وموجهات الدولة التي حددت بمهام وإختصاصات لكل مؤسسة وتعمل المؤسسات الرسمية في إطار السياسات والإستراتيجيات بتكامل مؤسسي يتبنى السياسات العامة للدولة. وتعتبر السياسة القومية للسكان هي السياسية المفتاحية لكل المؤسسات الرسمية حيث يتم إجراء حوارات حول محاور السياسية لأي مؤسسة لإبراز الرؤية الكلية للسياسات العامة خدمية أو رؤى إستراتيجية من خلال التنبؤ لكل المعوقات والتحديات. المؤسسات التنفيذية تعمل وفق السياسات العامة للدولة بالأهتداء بها لرسم الخطط والبرامج التنفيذية وفي هذا الجانب هنالك دور كبير لمنظمات المجتمع المدني كآليات تنفيذ تساعدية.

تشكل الموارد وانسيابها في الفترة الأخيرة العقبة الكبرى في تنفيذ البرامج والخدمات خاصة بعد الحرب وينتج عنها تدهور في النمو الإقتصادي خاصة إنكماش أدوار بعض المنظمات الإقليمية والدولية خاصة العام 2024م. الإستقرار الأمني والسياسي معول عليه الأحداث التوازن في أداء المؤسسات الرسمية وتقديم الخدمات.

وتشارك الآليات الرسمية في وضع السياسات العامة لها مع كل آليات الدولة الأخرى بهدف تكامل السياسات بكل المهام والإختصاصات المعنية بكل آلية للوصول لسياسة عامة للدولة تجاه فئات المجتمع بصورة شاملة وهذا التكامل يؤدي إلى الإستقلال الأمثل لموارد الدولة توجه بأحكام نحو الخدمات العامة والميزانيات التي يتم إجازتها للدولة تتضمن كل فئات المجتمع. بذل الكثير من الجهد

بتوفير الميزانيات الحساسة للنوع وتوجد مبادرات باستثمار المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص السوداني مع وجود دعم للمنظمات الاقليمية والدولية

### الجهات التي ساهمت في إعداد التقرير:

ساهمت عدد من الجهات واصحاب المصلحة إعداد التقرير الوطني وذلك عبر لجنة وزارية تم تشكيلها بالقرار الوزاري رقم (1) لسنة 2024 باشراف السيد / وزير التنمية الاجتماعية وعضوية عدد من الجهات المختلفة وبمشاركة المجتمع المدني العامل في المجال الإجتماعية وبشراكة القطاع الخاص السوداني ومجموعة من الباحثين والأكاديمين.

تم توفير المعلومات والبيانات في كل الجهات المذكورة حيث تم تحليل البيانات لرصد التقدم المحرز رغم تأثر كل القطاعات الرسمية بالحرب التي قادتها مليشا الدعم السريع المتمردة ضد الدولة السودانية مما أثر على جهود الدولة المقدمة للنساء والفتيات وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة وإنعكس للنزوح المركب الذي صاحب الحرب وزيادة في معدلات الفقر وسط النساء والفتيات وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة.

هنالك مبادرات تقودها النساء رغم ظروف الحرب مثل برامج ريادة الأعمال للحد من نسب الفقر خاصة النساء النازحات في المعسكرات ودور الإيواء كذلك تقوم المرأة على المستوى القومي بمشروعات للإنتاج القومي في إطار مشروع المرأة الريفية الذي إعدده سابقاً في إطار التمكين الإقتصادي للمرأة.

وهنالك دورس مستفادة تمثلت في صمود المرأة السودانية امام الانتهاكات والممارسات البشعة من قبل مليشيات الدعم السريع علي كل اوجه الحياة ولكن النساء السودانيات ضرين مثال في الصبر والصمود رغم الاوضاع الاقتصادية الهشة وكان لتماسكهن الاجتماعي الدور الكبير لتخفيف صدمة الحرب بجانب ايواء واستضافة الاسر التي تعيش في الاماكن الامنة للاسر التي هربت جحيم الحرب فابدعن في الانتاج رغم ظروفهن .

## القسم الخامس

### البيانات الاحصائيات

ما اهم المجالات التي حققت فيها دولتك اكبر قدر من التقدم علي مدي السنوات الخمس

الماضية في ما يتعلق باحصاءات الجنسين علي المستوي الوطني:

النظام الاحصائي الوطني هو مجموعة المؤسسات والوحدات داخل الدولة التي تقوم بعمليات تزويد وجمع ومعالجة وتحليل ونشر واستخدام الاحصاءات، ويتكون من المنتجين للإحصاءات، المستخدمين للإحصاءات، المزودين للبيانات، اضافة الى المؤسسات البحثية والجامعات ومراكز التدريب وتطوير القدرات وشركاء التنمية والقطاع الإعلامي.

### الجهاز المركزي للاحصاء:

يمثل الجهاز المركزي للاحصاء المنتج الرئيسي للاحصاءات الرسمية ومنسق النظام الاحصائي الوطني واحصائي الدولة العام والمسؤول عن تنظيم إطار العمل للنظام الإحصائي الوطني لتوجيه عمليات صياغة السياسات والتخطيط واتخاذ القرار. يعتبر الجهاز المرجعية الأساسية للدولة في مجال الإحصاء ويتولى إجراء المسوحات والتعدادات وإعداد البحوث الإحصائية المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وفق المعايير والاسس العالمية العلمية الحديثة، كذلك يتولى تنظيم العمل الإحصائي بين الأجهزة والهيئات المختلفة وتطوير النظم الإحصائية حسبما تتطلبه خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما يعتبر المسؤول عن صياغة الاستراتيجية الوطنية لتطوير النظام الاحصائي الوطني

أدت الحرب التي اندلعت بالبلاد في منتصف ابريل 2023م الى تأزم الاوضاع في كل جوانب الحياة وإنعدام الامن وفقدان الارواح والممتلكات والبنى التحتية. أيضاً تعرض مبنى رئاسة الجهاز ومباني فروعه ببعض الولايات للسرقات والدمار والتخريب والحريق ولم يتم التعرف علي حجم ونوعية هذه الأضرار وآثارها حتى الآن.

## الانجازات خلال الخمس سنوات الماضية

- انتاج مؤشرات احصائية مصنفة بالنوع الاجتماعي وتشكيل فريق جمع البيانات من الذكور والاناث

- رفع الوعي في المجتمعات عن اهمية انتاج احصائيات بالنوع وحثهم علي التجاوب مع جامعي البيانات وتوفيرمعلومات مصنفة حسب نمط المعيشه والنوع والعمر والحالة الاجتماعي

قام الجهاز المركزي للاحصاء بالقيام ببعض المسوحات منها

- مسح الفقر متعدد الابعاد - الشمول المالي المسح التتبعي لسوق العمل

### الاولويات:

➤ اجراء مسوحات وتوفير مؤشرات اقتصادية واجتماعية

➤ نظام احصائى وطني متكامل ومستدام لانتاج ونشر واستخدام الاحصاءات في السودان

- تفعيل قانون الاحصاء

- بناء القدرات الوطنية في مجال احصاءات المساوة بين الجنسين

- توظيف التقنيات الحديثة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لانتاج واتاحة

احصاءات المساوة بين الجنسين بتكلفة اقل

- اصدار نشرات احصائية خاصة بالمرأة في شكل يناسب المستخدمين حسب العمر والجنس

وعرضها بصورة دورية

- عمل مسوحات وطنيه عن خاصة بالمرأة

## القسم السادس

### الاستنتاجات والخطوات القادمة

جاء التقرير من خلال اقسامه (الثاني والثالث والرابع ) معبرا عن الجهود الرسمية وغير الرسمية ومشاركة القطاع الخاص في اطار الحماية الاجتماعية هنالك برامج استراتيجية بالشراكة مع منظمات المجتمع المدني وبدعم من الشركاء الاقليميين والدوليين لخفض معدلات الفقر وسط النساء لتطوير وتحديث السياسات الاقتصادية لجعلها محابيه للنساء في اطار التمكين الإقتصادي خاصة في المناطق الريفية بالتخطيط لمشروعات ريفية انتاجية تقودها النساء وصولا لتحقيق نماذج المدن الإنتاجية علي حسب الموارد المتاحة .

ايضا في اطار الرعاية غير مدفوعة الأجر تجئ الرؤية المستقبلية لتحسين اوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والنساء في المناطق النائية بمبادرات تجعل هذه الشرائح داخل مؤسسة الاسرة ولكن باشتراك الدولة بدعم الأسر الفقيرة مثل مبادرة الرعاية الصحية المنزلية لكبار السن والمعاقين وتخصيص المناطق الخضراء ومؤسسات الرعاية التي تدعم النساء للقيام بادوار وظيفية اقتصادية ومشاركة سياسية وطوعية فاعلة ومن الرؤى المستقبلية استكمال قاعدة بيانات المسوحات الاجتماعية لوضع البرامج والأنشطة وفق معلومات قاعدية حقيقية تضمن تنفيذ برامج تدخلات بمرود فاعل .في اطار التشريعات تأتي الرؤى المستقبلية للتقرير بأستكمال إجراءات مسودة قانون مكافحة العنف ضد المرأة والبرنامج التنفيذي المتبقي عنها وايضا استكمال إجراءات قانون كبار السن ومتابعة انفاذها على المستوى القطاعي ايضا تحديث قانون الطفل (2010) ومتابعة انفاذه كذلك متابعة السياسات والاستراتيجيات وبرامجها التنفيذية لأحداث تغير في الاوضاع الإقتصادية والإجتماعية للمرأة

كذلك في الرؤى المستقبلية للتقرير تعزيز المشاركة السياسية للمرأة من خلال إجراء حوارات مع الجهات المدنية والرسمية تسمح بمشاركة فاعلة للمرأة في البرلمان والمجالس التشريعية القادمة او لجان فض النزاعات وإحلال السلام كذلك زيادة نسبة المرأة في الجهاز التنفيذي والقضائي والسياسي وحفز الاحزاب السياسية لتقود المرأة فيها دور ريادي في المرة القادمة.



تناولت الرؤية المستقبلية للتقرير خطة القرار 1325 بحيث تتضمن الصحة والانجابية للنساء وخفض نسب التسربالدراسي في مرحلة الاساس بالنسبة للفتيات كذلك اشراك المرأة في لجان المصالحات في مناطق النزعات بإعتبار أن المرأة اكثر المتأثرين بالحرب والنزعات المحلية كذلك من الرؤى المستقبلية متابعة تنفيذ السياسة القومية للصحة الانجابية باشراك كل الشركاء الاقليميين والدولي ايضا متابعة تطور استراتيجية صحة المراهقين والشباب واجراءات الاستراتيجية القومية لتنظيم الاسرة و تقوية نظام معلومات الصحة الانجابية ، والرؤية المستقبلية في مجال العلوم والاتصالات تمثلت في الاستفادة من التقدم التقني في المجال الرقمي الاتي :

1/ خفض معدلات العنف ضد المرأة والفتيات .

2/تسريع إجراءات التبليغ بالإتصال الفوري للجهات المختصة.

3/ خفض تأثير التغير المناخي على مشروعات المرأة الريفية.

**مرفقات التقرير:**

▪ المرجعيات

▪ الملاحق

▪ القرار الوزاري رقم (1) لسنة 2024